الأمم المتحدة S/PV.6276

# مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٧٦**
الثلاثاء ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد آرو | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد شرباك |
| | أوغندا | السيد روغوندا |
| | البرازيل | السيدة فيوتي |
| | البوسنة والهرسك | السيد باربالیتش |
| | تركيا | السيد أباكان |
| | الصين | السيد ليو زينمن |
| | غابون | السيد إيسوزي – نغونديت |
| | لبنان | السيد سلام |
| | المكسيك | السيد هلر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد بارهام |
| | النمسا | السيد ماير – هارتنغ |
| | نيجيريا | السيد أونيمولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ديكارلو |
| | اليابان | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-24859 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في تيمور – ليشتي**

**تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل تيمور – ليشتي يطلب فيها دعوة دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. كما تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، وأيرلندا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وماليزيا ونيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أرحب بدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد بيدرو سيرانو ، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/85، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أميرة حق.

**السيدة حق** (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لعرض تقرير الأمين العام (S/2010/85) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في المرة الأولى التي أمثل فيها أمام مجلس الأمن بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي. وقسم كبير من التقرير مكرس لنتائج وتوصيات بعثة التقييم الفني التي زارت تيمور – ليشتي في الفترة من ١٠ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، والتي عملت بصورة مشتركة معي ومع الأعضاء الآخرين في قيادة بعثة الأمم المتحدة وكذلك مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة. وأجرت بعثة التقييم مشاورات موسعة مع السلطات في تيمور – ليشتي مع أصحاب

المصلحة الآخرين من مختلف الانتماءات السياسية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني.

ويسعدني أن أنوه بحضور نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس اليوم. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للرئيس خوسيه راموس – أورتا، ورئيس البرلمان الوطني فرناندو ''لاساما'' دي أروخو ورئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو وزعيم حزب الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة المعارض – فريتلين – ماري الكثيري، لاستقبالهم الحار لي وموافقتهم على مواصلة المناقشات معي بصفة منتظمة على أساس أسبوعي. ولقيت كذلك استقبالات حارة من الوزراء ومختلف شرائح سكان تيمور – ليشتي، بما في ذلك المجتمع المدني وممثلو الكنيسة والمجتمعات المحلية في مقاطعات ديلي ولوتم وبوكو وأوكوسي، التي زرتها خلال الأسابيع الماضية.

وعلى الرغم من أنني أشغل منصب الممثل الخاص منذ قرابة ستة أسابيع فحسب، من الواضح أن تقدما لافتا قد أُحرز منذ الأحداث التي وقعت في عام ٢٠٠٦، والتي أدت إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. فثمة حياة مدنية نابضة بالحيوية، حيث توجد أحياء تجارية تعج بالنشاط في ديلي وغيرها من المراكز الحضرية. وظلت معدلات الجريمة منخفضة، وقد لوحظ اتجاهها نحو الانخفاض خلال العام المنقضي، حيث جرى إبلاغ الشرطة بـ ٨٧ حادث أمني في المتوسط أسبوعيا خلال الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بانخفاض عن متوسط ١١٨ حادث أُبلغت بها الشرطة أسبوعيا في الفترة من ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وقد بلغت تيمور – ليشتي مرحلة جديدة، يجري خلالها زيادة التركيز على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار المستدام وتعميق الديمقراطية وسيادة القانون وخفض الفقر وتعزيز المؤسسات. وتعمل تيمور – ليشتي، تحت قيادة زعمائها الوطنيين، حاليا على توطيد المكاسب التي تحققت في الماضي وكفالة الانتقال بسلاسة إلى مرحلة الانتعاش والتنمية. وسيتطلب ذلك مواصلة الشعب التيموري لجهوده وكذلك استمرار دعم المجتمع الدولي. لقد كانت المشاكل المترتبة على أزمة عام ٢٠٠٦ كبيرة، لكن التصدي للتحديات التي تنتظرنا في الأجل الطويل ربما يكون أكثر صعوبة.

ومن المهم أن نلاحظ أن العديد من مؤسسات الدولة أظهرت قدرة متزايدة، مدعومة في ذلك بتحسن الأمن والاستقرار والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي الآخرون، وبالتزام موظفي تلك المؤسسات، وهو الأهم. ومن بين هذه المؤسسات وزارة التضامن الاجتماعي وهيئات إدارة الانتخابات وسلطة المصارف والمدفوعات لتيمور – ليشتي، وغيرها كثير. ويبرهن ذلك على أن المؤسسات الأخرى يمكنها أيضا التغلب على مواطن الضعف والتحديات المشار إليها في تقرير الأمين العام، بالنظر إلى هذا الالتزام وفي ظل الاستقرار المستمر وتواصل المساعدة الدولية المنسقة والمحددة الأهداف.

إن العمليات الديمقراطية تنضج. وغني عن البيان أن هناك خلافات بين الأحزاب السياسية، مثلما هو الحال في أي ديمقراطية تعددية. غير أن الأحداث التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير تظهر التزاما متجددا بإبداء هذه الآراء بطريقة لا تقوض عملية الحوار التفاعلي، وهو أمر ضروري لمواصلة الانتعاش من أزمة عام ٢٠٠٦.

وأبدى الزعماء السياسيون استعدادا حقيقيا للعمل، بغض النظر عن الانتماء الحزبي، لمعالجة القضايا ذات الأهمية الوطنية. وعلى سبيل المثال، تمكن البرلمان في ١ شباط/فبراير،

وبعد مأزق استمر عدة شهور، من اختيار رئيس لجنة مكافحة الفساد الذي أدى اليمين في ٢٢ شباط/فبراير. ويرجع جانب كبير من الفضل في حدوث ذلك إلى قيادة رئيس الوزراء غوسماو وجميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التي أظهرت استعدادها للمضي قدما بشأن مسألة وطنية ذات أولوية. والآن، وبعد أن أبدت القيادة الالتزام السياسي اللازم للسماح بالمضي قدما في إنشاء لجنة مكافحة الفساد، من الضروري التركيز على بناء تلك المؤسسة، والعديد من المؤسسات الأخرى أيضا، لزيادة المساءلة والشفافية والحكم الرشيد.

وثمة مبادرة رئيسية أخرى متعلقة بالحكم تتمثل في إمكانية إنشاء مجالس بلدية، ونحن ننتظر إيضاح السلطات التيمورية لخططها الخاصة بالانتخابات البلدية. وبينما يتوقع جميع الزعماء السياسيين الذين تحاورت معهم أن تكون هذه الانتخابات حامية الوطيس، نرجو أن تجرى الانتخابات بنفس الطريقة السلمية التي جرت بها الانتخابات على مستوى القرى.

وقد واصل الرئيس راموس - أورتا جهوده الهامة لتيسير وتشجيع العمل المشترك بين الزعماء بشأن المسائل ذات الأهمية الوطنية. وأبلغني بأن اجتماعاته المشتركة مع رئيس الوزراء والأمين العام لحزب المعارضة ستُعقد بصفة منتظمة. وتمتد جهود الرئيس أيضا لتشمل المجتمع المحلي، حيث يجتمع بصفة منتظمة مع المواطنين على مستوى القواعد الشعبية في ديلي والمقاطعات. والمبادرات المختلفة التي تدعم حملته ''ديلي، مدينة السلام'' تُظهر على نحو يثير الإعجاب جهوده الاستباقية لتأسيس ديمقراطية مستقرة وسلمية. ومما يثلج صدورنا أيضا أن حزب المعارضة تعهد في بياناته الأخيرة بكفالة السلام والاستقرار.

يتوقف الأمن والاستقرار في الأجل الطويل على إنشاء قوة شرطة وطنية تتسم بالمهنية والحياد وتُولي الاحترام الواجب لسيادة القانون وحقوق الإنسان. والعملية ذات الملكية المشتركة لاستئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية في مجال حفظ الأمن ستتطلب استمرار الجهود المركزة لكفالة توفير الأساس الضروري لجهود بناء المؤسسات في الأجل الطويل. وقد أسهمت الحاجة إلى هذا الأساس في وضع معايير الاستئناف المتفق عليها.

لقد تلقيت للتو تقارير تقييم عن مقاطعتي ديلي وإرميرا وعن وحدة الشرطة الخاصة من الفريق الفني المشترك المؤلف من ممثلين مدنيين وشرطيين للحكومة وبعثة الأمم المتحدة. وقد خلص الفريق إلى أن ديلي ووحدة الشرطة الخاصة لم تستوفيا معايير الاستئناف حتى الآن وأن الأمر يتطلب اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز القدرات، في حين تلبي إرميرا المعايير. وجريا على الممارسة المتبعة، سيتم وضع خطط عمل لديلي ووحدة الشرطة الخاصة وتنفيذها لإعدادهما للاستئناف.

وفي غضون ذلك، تحافظ عملية الاستئناف على زخمها. فقد تم تقييم جميع المقاطعات، واستأنفت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية في مجال حفظ الأمن في أربع مقاطعات وثلاث وحدات، ومن المقرر أن يحدث الاستئناف في مقاطعتين إضافيتين - بوكو وأينارو، في آذار/مارس. وفي ظل الحفاظ على هذا الزخم ومواصلة كل من بعثة الأمم المتحدة والحكومة لجهودهما المركزة لتلبية المعايير المتفق عليها وكفالة نزاهة عملية منح شهادات الاعتماد، ثمة احتمالات قوية لأن يتسنى الانتهاء من عملية الاستئناف بنهاية عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن تقرير الأمين العام يركز بصورة خاصة على

ضرورة أن تواجه الحكومة التحديات اللوجستية المتصلة بقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

وأنا عازمة على المضي قدما في هذه العملية لاستئناف الشرطة لمسؤولياتها، بالتعاون الوثيق مع حكومة تيمور – ليشتي، بما في ذلك في سياق الفريق الذي سيخطط لتقليص حجم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي خلال الفترة حتى نهاية عام ٢٠١٢. وستكون إحدى أولوياتي الرئيسية هي إعادة تشكيل عنصر شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي وإعادة توجيهه صوب مواجهة تحديات ما بعد استئناف المسؤوليات عن مهام الشرطة. ويشمل هذا الأمر دعم مواصلة تطوير مهارات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في المجالات الحرجة مثل الاستخدام المناسب للقوة، وخفارة المجتمعات المحلية، والتحقيقات الجنائية. كما يجب الاستمرار في تحسين آليات مساءلة قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لتفادي الإفلات من العقاب على أعمال سوء السلوك. وقد فُتحت تحقيقات تأديبية وجنائية مناسبة في الحوادث التي وقعت مؤخرا والمتعلقة بالاعتداءات المزعوم ارتكابها من جانب قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ديلي. ومن المشجع أن القيادة التيمورية، ورئيس البرلمان، أعربا عن قلقهما وطالبا على نحو محدد بتعزيز الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى إدارة العدل التابعة قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، التي تشكل الوحدة المسؤولة عن التحقيقات التأديبية.

وبينما نمضي قدما في عملية استئناف المسؤوليات عن مهام الشرطة، وإذ تزداد حاجة شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى التركيز على التطوير المؤسسي لقوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، فإن من المرجح أن تتزايد حدة الصعوبات الناجمة عن انعدام الأعداد الكافية من مدربي ومستشاري الشرطة المتخصصين. وفي هذا الصدد، أناشد البلدان المساهمة بأفراد الشرطة أن تنظر في هذا الأمر بعناية وأن تبذل كل ما بوسعها من جهد لتزويد ضباط الشرطة بما يلزم من مهارات واختصاصات تقنية، فضلا عن الخبرة التدريبية المطلوبة لنقل المهارات بصورة فعالة. وسيشكل هذا الأمر مجالا أساسيا لتركيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، غير أنه ينبغي أن يكون عملية جماعية للأمم المتحدة والبلدان المساهمة على السواء. وعلى نحو ما أوصت به بعثة التقييم الفني وأكد عليه الأمين العام في التقرير، عندما لا تستطيع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة أن توفر أفرادا متخصصين وعندما تكتسي الاستمرارية في الوظائف أهمية خاصة، ينبغي النظر في إيفاد أفراد مدنيين إضافيين لديهم الخبرة المطلوبة لتقديم المساعدة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية العامة، يشكل التعريف والتحديد الواضحان لأدوار ومسؤوليات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي، وتعزيز الرقابة المدنية والقدرات الإدارية مسائل معلقة وذات أهمية خاصة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تعالج مجموعة القوانين المتعلقة بالأمن القومي التي ينظر فيها البرلمان والتشريعات الفرعية المرتقب اعتمادها – فضلا عن سياسة الأمن القومي قيد الإعداد – هذه المسائل بصورة مناسبة.

وربما ستكون أكبر التحديات الطويلة الأجل التي تواجهها تيمور – ليشتي تحديات اجتماعية واقتصادية. ويسرني أن ألاحظ أن الحكومة أبانت عن التزامها المتجدد بالأهداف الإنمائية للألفية، وبعمليات التخطيط المتسقة والشفافة والمنسقة، التي يتولى أبناء تيمور – ليشتي ملكيتها بصورة حقيقية. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقدت لجنة التوجيه الوطنية المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية اجتماعها الأول، برئاسة وزير المالية. ويقود رئيس الوزراء حاليا الإعداد للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية المتوسطة

والطويلة الأجل. وأتطلع إلى أن تتشاور الحكومة في وقت مبكر مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن الخطة المقترحة وبلورتها، نظرا لأنها ستكتسي أهمية بالغة لمواءمة الخطة مع اعتمادات الميزانية الوطنية، ومراعاتها في استراتيجيات الشركاء الدوليين المعنية بتقديم المساعدة.

وخلال زياراتي إلى خارج العاصمة، أعرب أفراد المجتمعات المحلية عن رغبتهم في أن تصل الجهود الإنمائية إلى المناطق الريفية على نحو أكثر فعالية. وقد أعرب القادة التيموريون أنفسهم عن شواغل مماثلة، ولا بد أن تضاعف الحكومة جهودها لكفالة الاستفادة من منافع التنمية بصورة متساوية في المناطق الريفية والحضرية. وسينطوي هذا الأمر على تخصيص اعتمادات مناسبة في الميزانية لقطاعات الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الوزارات المعنية، وزيادة طابع اللامركزية لديها. كما أن الجهود الهامة المبذولة من جانب الحكومة والبرلمان في مجالات مثل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني ستتطلب مواصلة الالتزام وتكثيفه بغية كفالة تمكين المرأة ومشاركتها الهادفة في جميع قطاعات المجتمع.

كما ألاحظ أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، و ٤٨ في المائة دون سن ١٧ سنة. وهذا رصيد محتمل لمستقبل البلد. غير أن انعدام فرص العمل، مع تقدير عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل بـ ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ كل سنة، ومع معدل البطالة الحالي الذي يبلغ ١٨,٤ في المائة في أوساط الشباب على الصعيد الوطني، يشكل أيضا تحديا خطيرا لاستدامة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وأحذر، ستكون له من عواقب أمنية خطيرة إذا لم تتم معالجته بصورة كافية.

وتتطلب سيادة القانون، مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، الالتزام بالمساءلة واستقلال القضاء. وفي ١٥ شباط/فبراير، أدين متهمان آخران فيما يتعلق بالعنف الذي وقع خلال أزمة عام ٢٠٠٦ بارتكاب العنف ضد الأشخاص والممتلكات، والاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات. وحكم على أحدهما بالسجن لثمانية أعوام وعلى الآخر بالسجن لستة أعوام وستة أشهر. وهذه خطوة أخرى إلى الأمام في العمليات القضائية صوب تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق.

وخلال اجتماعاتي مع السلطات التيمورية، أواصل التأكيد مجددا على موقف الأمم المتحدة المتمثل في عدم جواز العفو أو الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أن الرئيس تصرف ضمن صلاحياته الدستورية، فقد ناقشت معه الشواغل المتعلقة باحتمال أن تؤدي قرارات العفو الصادرة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى تعزيز الانطباع بإمكانية الإفلات من العقاب. كما أود أن أجدد التأكيد على أن الأفراد الأربعة التابعين للقوات المسلحة لتيمور – ليشتي المدانين بالقتل الخطأ في عملية إطلاق نار لقي فيها ثمانية من أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي مصرعهم في عام ٢٠٠٦، الذين تم العفو عن واحد منهم واستفاد ثلاثة منهم من تخفيض الأحكام، لم يدفعوا بعد التعويضات التي أمرت بها المحكمة لأرامل الضحايا.

وأود أن أذكر بأن تقرير الأمين العام وبعثة التقييم الفني سلط الضوء على الرغبة العارمة للقادة التيموريين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين من جميع القطاعات في استمرار تواجد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، والتركيز على المجالات الأربعة ذات الأولوية، المكلفة بها البعثة خلال الفترة الحاسمة حتى نهاية عام ٢٠١٢. وإذ نأخذ في الحسبان الأولويات التي حددتها بعثة التقييم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ في كل مجال من المجالات الأربعة ذات الأولوية المكلفة بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور

– ليشتي، سيتعين علينا حتما أن نقوم بعمليات تعديل وصقل لنهج الأمم المتحدة بغية مراعاة تغير الظروف وتطورها في الميدان.

وفي الأيام والأسابيع المقبلة، سأعمل على نحو وثيق مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الدوليين، بغية إعداد اقتراحات لإعادة تشكيل البعثة حتى نهاية عام ٢٠١٢، رهنا، بطبيعة الحال، بموافقة مجلس الأمن على ضرورة هذا التواجد. وسينطوي هذا الأمر على تخفيض تدريجي لأفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، الذي ينبغي، كما يشير التقرير، تناوله بصورة متأنية وإخضاعه للتقييم في أواخر عام ٢٠١٠.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر نائبي الممثل الخاص للأمين العام، فين ريسكي نيلسن وتاكاهيسا كاواكامي، فضلا عن جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين قدموا دعما متواصلا للجهود الرامية إلى مساعدة تيمور – ليشتي. والأهم من ذلك، أود أن أعرب عن إعجابي بتصميم وإرادة أبناء تيمور – ليشتي الذين لا يزالون يسعون من أجل بناء مستقبل أفضل يعمه السلم لبلدهم. وأتطلع إلى تلقي توجيه مجلس الأمن، آملا أن يجدد المجلس التزامه تجاه شعب تيمور – ليشتي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة حق على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

**السيد غوتيريس** (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي على هذه الفرصة لمخاطبة جلسة مجلس الأمن بشأن تيمور – ليشتي. فعلى امتداد ما يزيد على العقد، أنشأ مجلس الأمن بعثات عديدة، ابتداءً من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي اليوم. وقد أولى مجلس الأمن كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة اهتماماً مختلفاً، وتشكيلاً مختلفاً، وأهدافا مختلفة، وفقاً لواقع كل وقت.

ويؤكد تقرير الأمين العام (S/2010/85) المعروض علينا أن الاستقرار والبيئة السياسية السلمية في تيمور – ليشتي أصبحتا واقعا. ويبين هذا صحة قرارات مجلس الأمن. فعلى الرغم من أزمة عام ٢٠٠٦، نستطيع القول بوجه عام إن تدخل الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي كان ناجحاً للغاية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم سيدي الرئيس، ومجلس الأمن والأمين العام، والمجتمع الدولي عموما، على الالتزام المستمر بنجاح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

لقد زار الأمين العام بان كي – مون تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٧، وتفضل بزيارة مخيمات اللاجئين في ديلي. وقد أغلقت تلك المخيمات اليوم، وعاد المشردون داخلياً إلى بيوتهم وأسرهم. وبالعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تمكنا من حل إحدى أعقد المشاكل في بلدنا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً لنشكر الأمين العام على قيادته، ولممثليه الخاصين، ونواب الممثلين الخاصين، على إسهاماتهم في النجاح الذي حققناه.

وبوصفنا أمة وشعباً، فقد حظينا بعطف المجتمع الدولي. وبوصفنا من مواطني العالم، فإننا نقدّر روح التضامن الإنساني. ولهذا السبب، مددت حكومة رئيس الوزراء زانانا غوسماو في مناسبات عديدة دعمها المالي لسكان المنطقة التي عانت من ويلات الكوارث الطبيعية. وعقب كارثة زلزال

هايتي، قرر مجلس الوزراء تقديم مساعدة مالية لحكومة وشعب ذلك البلد بقيمة ٥٠ ٠٠٠ دولار. فلم يكن بوسعنا الوقوف مكتوفي الأيدي أمام هول معاناة إخواننا من البشر، أينما كانوا.

وعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والمالية الحالية، بلغ النمو الاقتصادي لدينا، أي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، و ١٢ في المائة وفقاً لتقديراتنا الأولية في عام ٢٠٠٩. وفي غضون ذلك، بلغ المتوسط السنوي للتضخم أقل من ٢ في المائة.

وقد حقق قطاع الزراعة زيادة كبيرة في إنتاجيته بإدخال أنواع عديدة من المحاصيل الهجينة والعالية الإنتاجية، وتحسين نظم الري. وحسّنت وزارة المالية نظام إدارة الأموال العامة وتنفيذ الميزانية، بينما ظلت في الوقت نفسه ثابتة على طريق الرشد والانضباط الماليين. ونحن ملتزمون بالحفاظ على النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأعوام المقبلة، وكذلك الالتزام بالاستثمار في المناطق الريفية والموارد البشرية، والبنى التحتية الأساسية، بهدف الحد من معدلات الفقر والبطالة.

إن الحد من البطالة ليس بالمهمة السهلة، إذ نحتاج فيها للاستثمار الخارجي والوطني والعام. ولتخفيض المعدل المرتفع للبطالة، أبرمنا اتفاقاً مع جمهورية كوريا لتصدير الأيدي العاملة إليها. ويعمل مئات التيموريين في ذلك البلد بالفعل، ونأمل أن تحذو بلدان أخرى حذو كوريا.

ويعمل رئيس الوزراء زنانا غوسماو على وضع الخطة الاستراتيجية لتيمور – ليشتي في صورتها النهائية. وسوف يكون لهذه الخطة دور رئيسي في تنمية بلدنا، وفي تحسين استعداد شعبنا وأمتنا لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. وتقدر ميزانية عام ٢٠١٠ بنحو ٦٣٧ مليون دولار. والأولويات الوطنية لهذا العام هي الطرق، وإمدادات المياه، والأمن الغذائي، وتدريب الموارد البشرية، وتوفير العدالة، والخدمات الاجتماعية، ولا مركزية الإدارة، والحكم الرشيد، والأمن العام.

وتهدف حكومة تيمور – ليشتي إلى جعل إدارة الأموال العامة بين الأكثر مساءلة وشفافية في العالم. وسوف نحاول ذلك. فقبل بضعة أيام، زار مسؤولون تنفيذيون من شركة فري بالانس الكندية للبرامج التشغيلية تيمور – ليشتي، وهي شركة تقدم خدمات محاسبية للكثير من الدول. وقد تم التوصل إلى اتفاق توفر بموجبه الشركة حلول البرامج التشغيلية لإدارة الأموال العامة والموارد البشرية. وسوف توفر هذه الحلول الجديدة صفحتين بابيتين للجمهور على الأقل، من خلال واجهة تفاعلية قائمة على الشبكة الإلكترونية. تسمى إحدى هاتين الصفحتين، صفحة الشفافية، حيث يمكن للجمهور العام الحصول على المعلومات في وقتها الحقيقي عن الكيفية التي تنفذ بها الأموال الحكومية، بما في ذلك تفاصيل تخصيص الأموال، وتوقيت ومواقع المشاريع، والبرامج التي ينفذ تحتها المشروع. أما الصفحة الثانية فهي صفحة المشتريات، التي توفر المعلومات للجمهور عن خطط المشتريات الحكومية، وتوفر لأوساط الاستثمار مشاركة عادلة ووقتاً كافياً لاستكمال الطلبات وتقديمها للعملية. وما أن تبدأ عملية الشراء، حتى يمكن مراقبتها وتوفير المعلومات للجمهور عن كيفية تنفيذ عملية الشراء، وأي طريقة للشراء تم استخدامها، وكذلك عن عملية التقييم، وأسماء الشركات والمتنافسين في المناقصة، وتحديد الفائز بالمناقصة.

وسوف يتمكن المواطنون والمنظمات في بلدي من متابعة تنفيذ الميزانية عن كثب، وعملية الشراء في وقتها الحقيقي. ونحن نعمل من أجل الامتثال لـ ١٨ مطلباً تحت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وهدفنا هو حماية القطاع النفطي وتوخي الحكمة في إدارته، حتى يستفيد

منه شعب تيمور – ليشتي، ولضمان المساءلة كما ينبغي عن هذه الموارد والعائدات، وتلبية المعايير الدولية للحكم الرشيد والشفافية والمساءلة وتنفيذها. وسوف تستمر إدارة الأموال النفطية وفقاً للقوانين السارية حالياً، وسوف تناقش أي تغييرات عليها في البرلمان الوطني.

وبوصفنا بلداً متلقياً للمساعدة، فقد تطوعنا إلى جانب ست دول هشة أخرى، لأن نكون بلداناً رائدة تتم مراقبتها فيما يتعلق بمبادئ العمل الدولي القيّم في الدول والأوضاع الهشة. وأقر المنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، المعقود في أكرا في عام ٢٠٠٨، جدول عمل يهدف إلى إصلاح إيصال المساعدات، وتحسين فعالية المساعدات الإنمائية. وتقوم اتفاقات أكرا على مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية العون لعام ٢٠٠٥.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، سوف يصدر تقرير عالمي في واشنطن العاصمة، حيث تكون وزيرة المالية في تيمور – ليشتي، إميليا بيريس أحد أعضاء الفريق. وفي ٨ نيسان/أبريل سوف نستضيف في ديلي الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، الذي تشارك في رئاسته المملكة المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن خلال تبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا مع بلدان ما بعد الصراعات نأمل أن نكون أفضل استعداداً في المضي قدما صوب المستقبل بمزيد من الثقة.

وقد اجتمع مجلس تنسيق قطاع العدالة، الذي يتألف من المحاكم ورؤساء النيابة العامة، ووزارة العدل، في ١٢ شباط/فبراير ووافق على الخطة الاستراتيجية للقطاع. وقد ضمنت توصيات التقييم المستقل الشامل للاحتياجات في الخطة. وتشمل المجالات الرئيسية التطوير المؤسسي، والبنية التحتية، وإصلاح تكنولوجيا المعلومات، والإطار القانوني، وتنمية الموارد البشرية، وتوفر العدالة، والتدابير اللازمة لتعزيز حكم القانون، مثل تنفيذ محكمة مراجعة الحسابات العامة، وتحسين قدرات التحري الجنائي، وإنشاء خدمات الطب الشرعي، وتطبيق نظام إدارة القضايا في جميع المؤسسات العدلية الرئيسية.

وفي ١٩ شباط/فبراير تم نشر القانون الجزائي باللغتين البرتغالية والتيمورية. وأصبح العنف المترلي جريمة. وجرى التقدم بمشروع قانون يتعلق بحماية النساء والأطفال المعرضين للعنف المترلي إلى البرلمان الوطني، وهو قيد النظر الآن. وقانون الأراضي الذي يتم النظر فيه سوف يحمي أيضا ممتلكات النساء.

وباتت اللجنة الوطنية لحقوق الأطفال مشكّلة بالكامل، وسيكون لها تأثير إيجابي بوصفها هيئة للإشراف وتقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون المتعلقة بحماية ونشر حقوق الأطفال. ويجري العمل حاليا على وضع القانون التقليدي أو العرفي إذ سيضبط القضايا التي يمكن حلها عن طريق القانون العرفي ويحمي كذلك حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالنساء والأطفال.

وعملت الحكومة كل ما أمكن لتهيئة ظروف أفضل لقطاع العدالة. وسيجري هذا العام تنفيذ برنامج جديد بمساعدة البرتغال لتدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع المحاني. وقطاع العدالة في مراحله الأولى. لقد تحقق العديد من الإنجازات ولكن ثمة تحديات جمة ما زالت أمامنا. والعدالة والمصالحة هما جزء من قيمنا. ونحن نعارض الإفلات من العقاب بشدة، ونؤمن بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وترحب الحكومة بدعم بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما لقطاع العدالة.

وأقدم أمس رئيس لجنة مكافحة الفساد على أداء اليمين في برلماننا الوطني. وقد مثّل الاحتفال معلما في مكافحة الفساد والمحسوبية. والسيد أديريتو دي جيساس

يتمتع بجميع الصفات المهنية والشخصية ليجري اختياره بالأغلبية المطلقة من أعضاء البرلمان لقيادة هذا الكفاح الهام. وسوف يحظى بكل الدعم الذي يحتاجه من الحكومة. ويتوقع منه شعب تيمور – ليشتي الكثير، وأنا أتمنى له النجاح الكبير.

إن الاستقرار والبيئة السياسية السلمية في تيمور – ليشتي نتيجة جهد جماعي تبذله تيمور – ليشتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهناك العديدون من مواطني البلدان الأعضاء يعملون في تيمور – ليشتي. واليوم، لا يزال ثمة عديدون من المدنيين وأفراد الشرطة هم من ضمن منظومة الأمم المتحدة. وهناك آخرون من بلدان مجاورة، من قبيل نيوزيلندا وأستراليا، يسهمون في تحقيق السلام بعدما أتوا إلى تيمور – ليشتي بدعوة من بلدنا، وما زالوا يعملون في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ويحدونا الأمل أنه بحلول عام ٢٠١٢ سوف يعودون إلى أسرهم بعد النجاح في عملهم.

والعلاقات مع البلدان في منطقتنا ممتازة. فاليوم، باتت تيمور – ليشتي عضوا مراقبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، وثمة رغبة قوية في بلدنا في أن تصبح تيمور – ليشتي بعد بضعة أعوام من الآن عضوا كامل العضوية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونحن نعمل بشجاعة وفكر منفتح مع إندونيسيا بشأن مسائل مشتركة من الماضي، من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان، عن طريق لجنة الحقيقة والصداقة. وبوصفنا بلدا ديمقراطيا يناصر حقوق الإنسان، وعدنا أنفسنا وشعبنا بألاّ نتسامح إزاء الإفلات من العقاب أو انتهاكات حقوق الإنسان في بلدنا.

أخيرا، نؤيد التقييم الذي ورد في التقرير ومفاده أن هناك توافقا في الآراء داخل تيمور – ليشتي على أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ينبغي أن تبقى في تيمور – ليشتي حتى عام ٢٠١٢. ونشكر جميع الحاضرين على دعمهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن آملا منهم توخي الإيجاز بغية الانتهاء من المناقشة بسرعة.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيدة أميرة حق على تقديمها أول إحاطة إعلامية إلى المجلس بصفتها الجديدة كممثلة خاصة. وأود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد هوزي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وأن أشكره على بيانه.

تسعدنا أيما سعادة التطورات الإيجابية في تيمور – ليشتي طوال العام الماضي. فالحالة الأمنية بقيت هادئة عموما، ونجاح الانتخابات دلل على الثقة المتنامية للشعب بالحكم الديمقراطي. وأحرز تقدم أيضا في مجال بناء القدرات.

إن مسألة المشردين داخليا هي إحدى المسائل المتبقية منذ أزمة عام ٢٠٠٦، وهي قيد المعالجة، ويحدونا الأمل في إيجاد حل مرضٍ مبكّر لهذه المسألة العالقة. ونحن نحيّي الجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي حكومة وشعبا. ونشعر كذلك بالامتنان للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي والبلدان المعنية لدعم تيمور – ليشتي في جهودها لإحراز النجاح.

ومع ذلك، ينبغي أن نذكّر أنفسنا بأن الحالة الهادئة قد تكون هشة. ومن الضروري مواصلة العمل على كفالة الأمن بغية مثلا إجراء انتخابات بلدية في وقت لاحق من هذا العام بطريقة حرة ونزيهة وآمنة. وفي ذلك الصدد، ثمة مهمة رئيسية لبعثة الأمم المتحدة تتمثل في دعم الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بغية أن تتحمل مسؤولياتها باستمرار. ونرحب بأن الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي تسلمت

زمام الأمور في أربعة أقضية وثلاث وحدات العام الماضي. ويحدونا الأمل في مواصلة إحراز تقدم ثابت هذا العام.

بيد أننا ينبغي ألاّ نسرع في العملية بوضع إطار زمني متشدد قبل أن تمتلك الشرطة الوطنية القدرة اللازمة. وانتقال المسؤولية إلى الشرطة الوطنية ينبغي أن يرتكز على تقييم القدرة لدى الشرطة المحلية ومعايير موضوعية. لذلك، نؤيد النهج الحصيف للأمين العام تجاه إعادة تشكيل مكون الشرطة في بعثة الأمم المتحدة. وخفض عديد الشرطة ينبغي أن يحدث على أساس كل قضاء على حدة، وبناء على تقييم القدرة في كل قضاء.

ومن الطبيعي أن تركز شرطة الأمم المتحدة على تدريب الشرطة الوطنية وتوجيهها، وهي المتوقع منها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن العام. وهنا، أود أن أشدد على أهمية أن تضع الحكومة رؤيا مستقبلية واضحة للشرطة الوطنية وتوجهاتها – ماهية الشرطة الوطنية التي تريد تطويرها مع التركيز، مثلا، على دور الشرطة في المجتمعات المحلية.

إن تيمور – ليشتي تمر بمرحلة حاسمة في جهودها لتعزيز الإنجازات التي تحققت، وتمهيد السبيل أيضا أمام الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة. ومثلما أكدت في مناسبات عديدة، فإن الأمن والاستقرار الدائم لأي بلد، وكذلك لتيمور – ليشتي، لن يتحققا إلاّ بالترافق مع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وفيما تؤدي بعثة الأمم المتحدة ولايتها، ينبغي تسريع جهود بناء السلام المتكاملة.

وفي ذلك الصدد، أحيّي رئيس الوزراء غوسماو على قيادته في إعداد خطة وطنية استراتيجية للتنمية بغية النهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، نظرا لانعدام وجود فرص اقتصادية للشباب. وأعتقد أن التدريب المهني وإنشاء الوظائف ينبغي إيلاؤهما أعلى أولوية في الاستراتيجية التيمورية التنموية.

وأشدد أيضا على أهمية التنمية الريفية والزراعة والبنية التحتية، من قبيل الطرق وموارد المياه، كأولويات وطنية في عام ٢٠١٠. وجميع الموارد – الداخلية والخارجية والثنائية والمتعددة الأطراف والعامة والخاصة – ينبغي حشدها لدعم هذه الأنشطة ذات الأولوية.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة عامل ضروري لاستقرار تيمور – ليشتي. ومختلف الإسهامات من أعضاء بعثة الأمم المتحدة موضع تقدير كبير. لذلك، نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة مدة ١٢ شهرا أخرى، حسبما أوصى الأمين العام. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له أن يبدأ في الوقت المناسب بمناقشة دور الأمم المتحدة المقبل في هذا البلد. وبوصفنا بلدا طليعيا في تيمور – ليشتي، نقترح تنظيم بعثة لمجلس الأمن في وقت ما خلال هذا العام لجعل عملية المراجعة مفيدة في تحديد دور الأمم المتحدة المقبل مع اقتراب عام ٢٠١٢ الحاسم.

وأود أن أختتم كلامي بالتأكيد من جديد على التزام اليابان المتواصل بالوقوف إلى جانب الشعب التيموري في الجهود التي يبذلها لأجل بناء دولته.

**السيد إسوزي – نغونديت** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في تيمور – ليشتي، السيدة أميرة حق، على عرضها الشامل للتقرير (S/2010/85) الذي ساعدنا على تعميق فهمنا للحالة السياسية والأمنية السائدة في دولة تيمور – ليشتي الفتية. كما أود أن أرحب بوجود دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وبطبيعة الحال، أود أن أشكره على بيانه الذي أكد به، إن كانت ثمة حاجة للتأكيد، على أن عملية التوطيد تجري بنجاح.

إن آخر تطورات الحالة في تيمور – ليشتي، التي استمعنا إلى استعراضها للتو، تستحضر بعض الملاحظات عن العملية السياسية، والحالة الأمنية، فضلا عن أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

فعلى الصعيد السياسي، ترحب غابون بالإسهام الفعال لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، لا سيما فيما يتعلق بإعادة سيادة القانون وإعادة تأكيد توافق الآراء السياسي، بالإضافة إلى تنظيم وإدارة عدد من العمليات الانتخابية. وتدعو غابون المجتمع الدولي إلى المساعدة على ترسيخ كل تلك الجهود وتشجيع الحكومة على مواصلة صون الاستقرار السياسي.

وفيما يتعلق بالأمن، تشعر غابون بالارتياح إزاء النتائج التي تحققت حتى الآن، وترحب بالدور الهام الذي أدته بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي بالتعاون الوثيق مع القوات الأمنية الدولية والقوات المسلحة التيمورية. وفي ذلك الصدد، تدعم غابون مبادرة البعثة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لتمكينها من توفير الأمن للممتلكات والسكان على نحو أفضل بعد أن تكون بعثة الأمم المتحدة والقوات الدولية قد انسحبت من البلد.

وفيما يتعلق بالتقييم الذي أجرته بعثة التقييم الفنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، فإن غابون ترحب بالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف المحددة في المجالات الرئيسية الأربعة المشمولة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وهي استعراض وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لثقافة الحكم الديمقراطي والحوار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن غابون تعتقد أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجالي الأمن والتنمية يجب أن تتلقى الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي من أجل المحافظة عليها.

إننا ندعم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى وفقا لتوصية الأمين العام.

**السيد ماير – هارتينغ** (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك زملائي الترحيب بنائب رئيس الوزراء غوتيريس وأن أشكره على إسهامه في مناقشة اليوم. كما أود أن أهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على تعيينها وأن أشكرها على عرضها لآخر تطورات الحالة في تيمور – ليشتي.

وأود أن أقول أيضا إن النمسا تؤيد بالكامل البيان الذي سيدلي به لاحقا في هذه المناقشة القائم بأعمال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

وترحب النمسا بالتقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)، الذي تضمن استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم الفني التي زارت تيمور – ليشتي في الشهر الماضي. ويشكل تقرير البعثة أداة مفيدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل والوفاء بالمعايير المرجعية في مجالات الأولوية المحددة في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. كما أننا نعبر عن تقديرنا للنهج الشامل والجامع الذي اتبعته البعثة التقنية في تخطيط وتنفيذ مهمتها.

إن تقرير الأمين العام يعكس التطور الإيجابي الذي تمكنت تيمور – ليشتي من تحقيقه، ونود أن نشيد بحكومة وشعب تيمور – ليشتي على إنجازاتهما. ونحن نرحب بالاستئناف الناجح لتولي المسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة في عدد من المقاطعات والوحدات ونتطلع إلى مواصلة هذه العملية. وحسب فهمنا، فإن نقل مسؤوليات

الشرطة يجب أن يتم وفقا لمعايير متفق عليها وهو سيقتضي استكمال عملية إصدار شهادات الاعتماد. وسيكون من المهم الاستمرار في المراقبة من منظور حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، بالإضافة إلى آليات المساءلة الفعالة للقوات الأمنية. إننا ندعم التعديلات التي اقترحها الأمين العام لعام ٢٠١٠ على قوام قوات الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ونوافق على أن أي تخفيض تدريجي آخر يقتضي إجراء تقييم إضافي.

وقد أحرز تقدم هام أيضا فيما يتعلق بوضع المشردين داخليا. ونحن بحاجة الآن لجعل عمليات العودة وإعادة الإدماج أمرا مستداما. وفي هذا السياق، نرحب باستخدام نافذة الطوارئ لصندوق بناء السلام من أجل تمويل مشاريع الهياكل الأساسية وآليات المراقبة.

وما زالت تيمور – ليشتي تواجه تحديات هامة في الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل، لا سيما لسكانها الشباب. وهناك حاجة متزايدة إلى الانتقال من مرحلة منع نشوب الصراع إلى جدول أعمال إنمائي شامل، وقد أشار إلى ذلك أيضا وعلى نحو متكرر ممثلو حكومة تيمور – ليشتي. إن الإعداد الجاري لاستراتيجية التنمية الوطنية سيساعد على تقديم الدعم الدولي الفعال وتعزيز الملكية الوطنية في هذا المجال، الذي ينبغي أن يركز بصفة خاصة على مساعدة شباب البلد.

إننا نرحب بإحراز بعض التقدم في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مساءلة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان خلال أزمة ٢٠٠٦، بالإضافة إلى مواصلة التحقيقات من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في الجرائم الجسيمة المقترفة في عام ١٩٩٩. وما زلنا على اقتناع بأن التأخير في إقامة العدل من شأنه أن يؤثر سلبيا على ثقة الجمهور بالقضاء وبالحكومة عموما. ونود التأكيد مجددا على دعمنا لجهود تيمور – ليشتي لبناء مؤسسات قوية وقادرة على مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وسيكون على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة أيضا أن تواصل أداء دورها الفعال في هذا المجال.

إن استجابة الحكومة لتقرير التقييم المستقل للاحتياجات عن قطاع العدل تدعو إلى الارتياح. ونأمل أن تؤخذ توصيات التقرير في الاعتبار في العملية الجارية لوضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل. ومن الواضح أيضا، في هذا السياق، أهمية معالجة حقوق واحتياجات المرأة. ويساورنا القلق حيال الصعوبات التي يواجهها ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الحصول على العدالة. إن توفير التدريب للشرطة وموظفي القضاء سيكون من التدابير المهمة في التصدي لهذه التحديات الهامة. كما أننا نعتقد بضرورة زيادة عدد الضباط من النساء سواء في الشرطة الوطنية أو في الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

ويبقى إصلاح القطاع الأمني واحدا من التحديات الرئيسية للسلام والاستقرار في الأجل الطويل. إننا نرحب بجهود الحكومة لوضع سياسة للأمن الوطني، ونرحب كذلك بالتقدم المحرز في إنشاء مراقبة مدنية للقطاع الأمني. ومن الواضح أيضا أن من المهم مواصلة توضيح الأدوار والمهام لكل من قوات الشرطة وقوات الدفاع. وتشكل الخطة الاستراتيجية ”القوة ٢٠٢٠“ خطوة مهمة في هذا المجال. إننا نثني على قوات الدفاع لأنها تنوي النظر في تطوير القدرات من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ وللمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما ذكرت في الإحاطة الإعلامية السابقة بشأن هذا الموضوع، فإن النمسا تقوم باستكشاف السبل لمساعدة تيمور – ليشتي في جهودها لبناء القدرات في هذه المجالات.

في الختام، إننا نؤمن بضرورة أن تكون هناك استجابة لرغبة المجتمع التيموري الطاغية في مواصلة دعم الأمم المتحدة حتى عام ٢٠١٢. لذلك، فإن النمسا تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى ومواصلة دور المساعي الحميدة الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام. وينبغي أن يكون بناء القدرات في صميم جهود المجتمع الدولي بغية مواصلة تعزيز الملكية الوطنية وكفالة الاستقرار والازدهار للأمة التيمورية في الأجل الطويل.

**السيد شرباك** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): على غرار العديد من زملائنا، نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/85) عن أعمال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وعلى إحاطتها الإعلامية الثرية بالمعلومات حول تطورات الحالة في البلد. إننا نهنئ السيدة حق على تعيينها مؤخرا رئيسة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة هناك ونتمنى لها النجاح والعمل المثمر في هذا المنصب. ونود أيضا أن نشكر نائب رئيس مجلس وزراء تيمور – ليشتي، السيد خوسيه لويس غيتيريس، على تعليقاته المفصلة. ونرحب بالتعليقات الواردة في التقرير عن تعزيز الاستقرار في تيمور – ليشتي. لقد نجح البلد في التغلب على نتائج أزمة ٢٠٠٦ وفي تحقيق تحسينات واعدة في الحالة السياسية والمجال الأمني. لقد أُقفلت المخيمات، ويعود المشردون داخليا إلى الحياة الطبيعية، على الرغم من أن بعض المشاكل لا تزال قائمة وتتطلب استجابة فورية.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في بيئة سلمية وهادئة، أجريت انتخابات محلية لمسؤولي القرى (سوكو)، ما يؤكد القدرة المتنامية للنظام الانتخابي الوطني. والأحزاب السياسية كافة معنية بتعزيز الوحدة الوطنية وهي تسعى إلى حل خلافاتها بالوسائل الديمقراطية. بيد أننا نفهم أن التقدم المحرز لا يزال هشا. ومؤسسات السلطة في هذه الدولة الفتية ليست موطدة الأركان بعد، ولا تزال الأجهزة الأمنية الوطنية بحاجة إلى الدعم. وتواجه ديلي مشاكل اجتماعية – اقتصادية خطيرة؛ ومن سوء الحظ أن مستويي البطالة والفقر ما يزالان مرتفعين جدا. في تلك الظروف فإن تعزيز قوات الأمن الوطني ذو أهمية حرجة في استعادة الاستقرار، وهو مؤشر هام على الكفاية الذاتية للدولة.

ونتبع عن قصد سرعة تسليم المسؤولية عن صون القانون والنظام من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى الشرطة التيمورية، الأمر الذي اضطُلع به فعلا في مقاطعات قليلة. ونرحب أيضا بنهج الحكومة التيمورية حيال عملية تسليم المسؤولية عن صون القانون والنظام إلى الشرطة الوطنية في وقت مبكر، هو نهاية هذه السنة. وتطلب ذلك أن تواصل ديلي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي كلتاهما تعزيز جهودهما لتعزيز قدرات الشرطة وتدريبها ودعمها السَّوقي والتقني. ومن المهم أن يصل الحد الزمني للتسليم إلى استعمال معايير وُضِعت على نحو مشترك مع قيادة البلد: ذلك يعني إقامته على أساس تأهب وحدات الشرطة، وليس على أساس حدود زمنية مصطنعة.

وكنا معنيين بدراسة مقترحات بعثة التقييم الفني للأمانة العامة فيما يتعلق بإمكانية إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي في المستقبل. وإذ تدور في خلدنا هشاشة العملية المنجزة، نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة الحالية مدة ١٢ شهرا، يعقبه خفض تدريجي بحلول منتصف ٢٠١١ لعدد أفراد الشرطة يبلغ ٣٢٨ ضابطا. ونؤيد أيضا خطة الأمين العام للشروع في خفض عدد أفراد البعثة قبل ٢٠١٢. وننتظر تلقي مزيد من التوصيات بشأن إعادة تشكيل حضور الأمم المتحدة، مع مراعاة موقف ديلي والتطورات في البلد.

وختاما، نود أن نعرب لرئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، السيدة أميرة حق، ولجميع موظفي البعثة عن تقديرنا على كفاءتهم المهنية وجهودهم المتفانية. يخدم ضباط للشرطة الروسية في مكون الشرطة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وستواصل روسيا دعم رسالتها النبيلة.

**السيد بارهام** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أستهل بياني بالترحيب بممثلة الأمين العام، السيدة أميرة حق، في اجتماعها الأول مع مجلس الأمن بهذه الصفة، لشكرها على إحاطتها اليوم، وأيضا لنعيد تأكيد دعمنا المستمر للأمم المتحدة في مساعدة شعب تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أرحب بدولة السيد خوسيه لويس غيتيريس، نائب رئيس مجلس وزراء تيمور – ليشتي، إلى مجلس الأمن اليوم، وأن أشكره على بيانه الاستكمالي الذي أوضح تصميم وإرادة السيد غيتيريس نفسه، وحكومة بلده وشعب تيمور – ليشتي على بناء دولة مستقرة ومزدهرة وجيدة الحكم على نحو متزايد تؤدي دورها الكامل في المنطقة وعلى نطاق أوسع.

وأؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيُدلي به في وقت لاحق في المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي الرئيسُ بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي.

ونستمد التشجيع من استمرار حالة الأمن المستقر في تيمور – ليشتي، التي لم تشهد عودة إلى الاضطراب الواسع النطاق الذي كانت تكابده في شباط/فبراير ٢٠٠٨. تواصل تيمور – ليشتي تحقيق التقدم الكبير، كما أثبتت انتخابات سوكو التي أجريت بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، والاستئناف الفعال من قِبل الشرطة الوطنية، ”بوليسيا ناسي ونال دي تيمور – ليشتي“، لمسؤوليات أداء مهام الشرطة في أربع مقاطعات. ونتطلع قدما إلى تسليم مقاطعات إضافية من قِبل الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي بنهاية آذار/مارس. من المهم الحفاظ على هذا الزخم خلال ٢٠١٠ – ٢٠١١. وحقيقة عدم حدوث زيادة في نسبة الجريمة أو الفوضى في أعقاب نقل المسؤولية طيبة جدا. ندعم دعما كاملا جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي للمساعدة في تعزيز قدرات أداء مهام الشرطة الوطنية، ونأمل في أن يكون في إمكان البعثة، بمساعدة من المجتمع الدولي، كما قالت السيدة أميرة حق في إحاطتها، أن تركز جهودها على نحو أكثر دقة على توفير التدريب والمشورة ذوي الصلة.

ولكننا لا نستخف بالتحديات التي لا تزال ماثلة والتي ذكرها السيدة أميرة حق بخطوط عامة. إننا نعيد ذكر تقرير الأمين العام (S/2010/85) عن الحاجة إلى تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات الشرطة الوطنية والقوة العسكرية. واستمرار عدم اليقين في هذه العلاقة يمكن أن يبعث على زعزعة الاستقرار. نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات التيمورية لتناول ذلك عن طريق التشريعات المعززة.

وكما أكد تقرير الأمين العام فإن المعايير المتوسطة الأجل الأربعة – الأمن والاستقرار؛ وسيادة القانون؛ والعدالة وحقوق الإنسان؛ والحكم الديمقراطي والحوار؛ والإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي – لا تزال حرجة في التصدي للتحديات العامة في تيمور – ليشتي. ونواصل على نحو خاص التأكيد على أهمية التصدي للإفلات من العقاب، الذي نرحب بالتعليقات التي أبداها بشأنه نائب رئيس مجلس الوزراء الآن على نحو التحديد. من الحيوي مواصلة بذل الجهود لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية وإبادة الأجناس. ونعتقد بأن على فريق التحقيق في الجرائم الخطيرة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد باختتام تحقيقاته العالقة.

ونؤيد تأييدا كاملا جهوده للمواصلة النشطة لهذه الأعمال القيمة.

وفيما يتعلق بالتصدي للفساد فإن القيام مؤخرا بتعيين أديريتو دي جيسيس أول مفوض معني بالفساد في تيمور – ليشتي خطوة ذات مغزى في تحسين الشفافية والمساءلة العامة في تيمور – ليشتي. ونأمل في أن تستفيد السلطات من هذا التعيين باتخاذ مزيد من الخطوات العملية والملموسة للتصدي للفساد.

ونؤيد التمديد المقترح لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا إضافيا، ولكن هدفنا لا يزال مشاهدة انخفاض اعتماد تيمور – ليشتي على الدعم الدولي. والخطة بتخفيض تدريجي لمكون الشرطة في البعثة خطوة في الاتجاه الصحيح. وقيام البعثة بالإشارة في وقت مبكر إلى استراتيجية الخفض المتوسطة الأجل التي تعتمدها سيكون ضروريا، ونتطلع قدما إلى ذلك في الوقت المناسب. وعلى الرغم من وجود اتفاق عام على أن تبقى البعثة قائمة حتى ٢٠١٢، فسيكون الإعداد للمستقبل بعد ٢٠١٢ أمرا أساسيا. إننا نشجع النظر في وقت مبكر في ما سيلي البعثة، وفي الانتقال إلى حضور للأمم المتحدة لبناء السلام متزايد التركيز المدني.

**السيد سلام** (لبنان): أشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي تناول الوضع بدقة وموضوعية في تيمور – ليشتي. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية وعلى الجهود التي تبذلها على رأس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي ومن أجل تثبيت الأمن والاستقرار ومساعدة شعب تيمور – ليشتي على تحقيق آماله الوطنية المشروعة. وكذلك يهمني أن أرحب بمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء، السيد خوسيه لويس غيتيريس.

يقدّر لبنان الإجماع الذي تحظى به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة من جميع الأطياف السياسية ومكونات المجتمع المدني في تيمور – ليشتي. وقد أخذنا علما بالنتائج التي خلصت إليها لجنة التقييم الفني حول الوضع الأمني وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان وتطبيق النظام الديمقراطي، فضلا عن الوضعين الاقتصادي والاجتماعي. إننا نرحب بتحسن الحالة السياسية والأمنية في تيمور – ليشتي، بالرغم من استمرار هشاشة الوضع، كما جاء في التقرير.

وندعم إجراء الانتخابات البلدية في موعدها المرتقب هذا العام في جو يسوده التوافق السياسي والاستقرار الأمني لأن نجاح العملية الانتخابية يعتبر مؤشرا هاما على مستوى التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي في مسار تحولها إلى دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون.

نؤكد أن تحقيق المساءلة وعدم الإفلات من العقاب هو مسألة مبدئية بالنسبة لوفد بلادي. ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نؤكد على ما ورد في تقرير الأمين العام حول ضرورة إنجاز التحقيقات وجمع الأدلة حفاظا على إمكانية الملاحقة القضائية على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي. وننظر بقلق بالغ إلى زيادة انتشار الفقر في العديد من قطاعات السكان في تيمور – ليشتي، وبخاصة الارتفاع الحاد في معدل البطالة في صفوف الشباب. ونعتبر هذه المشكلة بمثابة قنبلة اجتماعية موقوتة قد تؤدي إلى تداعيات أمنية خطيرة، خاصة أنه قد تبين أن شبانا ساخطين ينتمون إلى عصابات مسلحة كانوا وراء أعمال العنف التي ارتكبت خلال أزمة عام ٢٠٠٦. ومن هنا أهمية أن تعمل الحكومة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما لجهة إيجاد فرص عمل جديدة وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل.

وختاما، نؤكد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه لتيمور – ليشتي من أجل بناء مؤسساتها

وتعزيزها، ولا سيما المؤسسات الأمنية والقضائية. ونؤيد توصية الأمين العام الواردة في التقرير بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة ١٢ شهرا أخرى بالتكوين نفسه من أجل استكمال المهمة الموكلة إليها.

**السيد روغوندا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشارك المتكلمين السابقين الترحيب بنائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، خوسيه غوتيريس، ونشكره على بيانه. ونرحب بالسيدة حق ونهنئها على تعيينها ممثلا خاصا للأمين العام لتيمور – ليشتي ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية المستنيرة. ونشكر سلفها، السيد أتول كهاري، على عمله الذي يستحق الثناء.

إنه ليثلج الصدر أن تيمور – ليشتي تواصل إحراز تقدم رغم التحديات الهيكلية والاقتصادية والإدارية. ونحن نشيد بسلطات تيمور – ليشتي على استمرارها في العمل مع جميع الأطراف المعنية لمعالجة المسائل السياسية من خلال الحوار، الأمر الذي أسهم في استقرار البلاد. وتعزيز مؤسسات تيمور – ليشتي ، مثل الوزارات الحكومية والمؤسسات الديمقراطية تطور يدعو إلى الارتياح. ونرحب أيضا بالتزام الحكومة بتعزيز سيادة القانون ومؤسسات العدالة من خلال وضع التشريعات المناسبة.

ولا تزال الجهود التي تبذلها الحكومة تتطلب الدعم من المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة بصورة خاصة – لا سيما في مجال بناء المؤسسات. فالدعم والالتزام على المدى الطويل مسألة أساسية لتعزيز مؤسسات الحكم الرئيسية والانتعاش الاقتصادي. ولذلك نرحب بزيادة قيادة وملكية السلطات والشعب في تيمور – ليشتي لعملية التنمية.

وفيما يتواصل بناء المؤسسات، لا بد من تناول أهمية توضيح وتحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات المختلفة، مثل الشرطة الوطنية وقوات الدفاع. وفي ذلك الصدد، فإن التزام الحكومة بمعالجة المسألة من خلال وضع سياسة أمنية وطنية أمر جدير بالثناء. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمراقبة المدنية في قطاع الأمن، مثل إنشاء اللجنة البرلمانية لذلك الغرض.

ونرحب بالتقدم المحرز في التسجيل ومنح شهادات الاعتماد لضباط الشرطة الوطنية، التي بلغت الآن القوة المأذون بها تقريبا. وليس ذلك لصالح تطوير سيادة القانون في البلاد فحسب، بل هو أيضا خطوة هامة في تيسير تولي مسؤوليات عمل الشرطة من شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بصورة أسرع. غير أنه يساورنا القلق حيال افتقار بعثة الأمم المتحدة إلى الخبرة الفنية المطلوبة في مجال الشرطة في هذا الوقت لدعم شرطة تيمور – ليشتي. وندعو البعثة إلى معالجة ذلك على سبيل الأولوية.

ورغم هذه المشكلة، وكذلك القدرة الإدارية واللوجستية غير الكافية داخل شرطة تيمور – ليشتي ، فإنه يثلج صدورنا أن معدلات الجريمة لم ترتفع في المقاطعات حيث استأنفت الشرطة الوطنية مسؤوليات القيام بأعمال الشرطة. وننوه بوجهة نظر الحكومة بشأن ضرورة التسريع والانتهاء من عملية استئناف الشرطة الوطنية لمسؤولياتها في مجال حفظ الأمن بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وننوه باستعداد بعثة الأمم المتحدة لضمان تحقيق ذلك.

إن إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا مسألة هامة في التصدي لأي وصفة محتملة لعدم الاستقرار. ولذلك نرحب بإعادة توطين جميع الأشخاص المشردين داخليا وبإغلاق جميع المخيمات. ونشيد بالحكومة على البدء بتنفيذ

المرحلة الثانية من استراتيجية الإنعاش الوطنية التي تهدف إلى تقديم المساعدة للأسر التي تم إعادة توطينها. ومع أن هذه بداية طيبة، فإنه لن يتم تحقيق استدامتها على المدى البعيد إلاّ إذا قامت الحكومة ببذل جهود تكميلية لمعالجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية الأخرى. وهناك مسائل مثل التنمية الريفية والتعليم والبطالة في صفوف الشباب تتطلب اهتماما عاجلا من الحكومة وشركائها الإنمائيين. ويسرني أن نائب رئيس الوزراء قد شدد على تلك النقطة في إحاطته الإعلامية.

وفي ذلك الصدد، فإن تنفيذ استراتيجية بعثة الأمم المتحدة المتوسطة المدى والمعايير المرجعية ذات الصلة على وجه السرعة سيكون أمرا حاسما في تيسير إحراز التقدم. ولتحقيق ذلك، نؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لمدة اثني عشر شهرا إضافية.

وفي الختام، نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، وموظفي بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري على عملهم الدؤوب لدعم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب تيمور – ليشتي لإحلال الاستقرار وتحقيق التنمية في البلد.

**السيد هيلر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نحن نود بدورنا أن نشكر نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي ، السيد خوسيه غوتيريس، على حضوره وعلى بيانه الذي ألقاه أمام المجلس بشأن الحالة في بلده. ووفدي ممتن أيضا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة لتيمور – ليشتي ، السيدة أميرة حق. ونود أن نرحب بها ترحيبا حارا إلى مسؤولياتها الجديدة في قيادة جهود الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي قام به السيد أتول كهاري من أجل استقرار وتنمية هذا البلد.

وكان من دواعي سرورنا أن نلاحظ أنه، كما يقول تقرير الأمين العام (S/2010/85)، إن تيمور – ليشتي تواصل التمتع بجو من الأمن والاستقرار. وذلك ينشئ تفاؤلا واحتمالات جيدة للتصدي للتحديات التي ينبغي حلها في الأجلين المتوسط والبعيد. ونرحب بالعمل الذي قامت به بعثة التقييم الفني بقيادة السيد إيان مارتن للنظر في الدور الذي يجب أن تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي استنادا إلى التقدم المحرز في ولايتها. ونتفق مع استنتاجه بشأن استمرار البعثة في البلد حتى عام ٢٠١٠. ويحدونا الأمل في أنه، في ذلك التاريخ، سيمّكن التقدم المحرز في بناء السلام وتعزيز المؤسسات مجلس الأمن من تحليل إنهاء عمل البعثة في نهاية المطاف.

نثني على إنجازات سلطات تيمور – ليشتي في تعزيز المؤسسات الانتخابية. كما نشيد بإجراء الانتخابات في جو سلمي عموما والمحافظة على الاستقرار السياسي في البلد. ونحن واثقون بأن تلك الجهود ستستمر في التحضير للانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية التي ستجرى في عام ٢٠١٢.

إن أحد التحديات الأساسية فيما يتعلق بالأمن هي العملية الحالية لنقل القيادة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، التي ستتولى المسؤولية الكاملة عن العمل الشرطي الذي يقوم به حتى الآن قسم الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. نحن نعتقد أن تعاون السلطات مع البعثة ينبغي أن يستمر ويتكثف ليتسنى لقوة الشرطة مواصلة الاستفادة من توجيهات البعثة والجهود التي تبذلها لتعزيز تطوير المؤسسات وبناء القدرات اللازمة، بغية تمكين قوة الشرطة من القيام مرة أخرى بمهام الشرطة كاملة في جميع المقاطعات والوحدات بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

إن وجود شرطة وطنية لديها ما يكفي من القدرة التشغيلية وتقوم بأعمالها باحتراف مهني وبدون تحيز يمثل الأساس لتحقيق الاستقرار بشكل يومي في جميع أنحاء البلد. ويكتسي نفس القدر من الأهمية أن يكون هناك تعريف واضح وحد فاصل بين مسؤوليات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي ومسؤوليات القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي ، بغية تحسين الفعالية والكفاءة المهنية لكلتا المؤسستين.

علاوة على ذلك، نشيد بكل الجهود التي بذلتها حكومة البلد، بدعم من البعثة، في مجالات إيجاد فرص العمل ومكافحة الفقر في المناطق الحضرية والريفية وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، هي بالتأكيد عنصر أساسي في المحافظة على استقرار البلد وأمن سكانه، ونؤيد تلك الجهود.

فيما يتعلق بالعدالة والمساءلة، نرى أن أحد العناصر الأساسية في تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم هو معالجة القضايا المعلقة المتصلة بالجرائم التي ارتكبت خلال أزمتي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، وذلك تماشيا مع القرارات ١٧٠٤ (٢٠٠٦) و ١٧٤٥ (٢٠٠٧) و ١٨٠٢ (٢٠٠٨). يتفق وفدي مع تقرير الأمين العام (S/2010/85). ونؤكد مجددا على أنه، تماشيا مع موقف الأمم المتحدة، ينبغي ألا يكون هناك عفو أو إفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وفي ذلك الصدد، كان من دواعي سرورنا ملاحظة أن البرلمان سيتناول مشروع قانون لإنشاء هيئة تخلف لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة. ومن شأن ذلك الإسهام في تحسين ثقة أفراد الشعب بمؤسساتهم.

وختاما، فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، نرحب بكون حكومة تيمور – ليشتي قد اعتبرت العنف العائلي جريمة. ونأمل أن يكون لهذا الإجراء تأثير إيجابي على مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن تلك الخطوة البسيطة ولكنها هامة وتجسد رؤية سلطات تيمور – ليشتي نحو مستقبل تحقق فيه التنمية تدريجيا والتزام السلطات بذلك.

**السيدة ديكارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود بدوري أن أرحب بوجود الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة حق في المجلس وأن أشكرها على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها. وتهنئها الولايات المتحدة على توليها ذلك المنصب، وتتطلع إلى العمل معها. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وأن أشكره شكرا جزيلا على ملاحظاته.

نحن نشيد بحكومة تيمور – ليشتي وشعبها على التقدم الذي أحرزاه وعلى التزامهما العميق بإقامة ديمقراطية قوية ومستدامة. إن ذلك التقدم يثلج صدورنا، ولكن كما يوضح تقرير الأمين العام (S/2010/85) فإن المؤسسات الحكومية لا تزال هشة. وتزودنا الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح بمعلومات قيمة عن الحالة على أرض الواقع. وتقدم لنا بعثة التقييم الفني التي نظمتها إدارة عمليات حفظ السلام توصيات مفيدة بشأن كيفية المضي قدما.

هذا الصباح، أود أن أتناول المجالات الأربعة ذات الأولوية المحددة في تقرير الأمين العام. أولا، أود أن أقول بضع كلمات بشأن الأمن والاستقرار.

إن نجاح الانتخابات المحلية التي جرت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر كان إشارة إيجابية تدل على أن الحالة الأمنية ما زالت مستقرة. وستمثل الانتخابات البلدية والانتخابات الوطنية المقبلة اختبارا آخر للاستقرار السياسي للحكومة

وقدرة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ويُعد استمرار نقل المسؤوليات الأساسية للشرطة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى قوة الشرطة الوطنية تطورا إيجابيا آخر. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي تبذلها تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين المتفانين، وخاصة أستراليا ونيوزيلندا. ونؤيد رغبة الحكومة في تسريع الجدول الزمني لنقل مهام الشرطة في باقي المقاطعات، ولكننا ننوه بأهمية توفير التدريب الكافي والقدرة الكافية قبل عملية نقل المسؤوليات. كما نؤكد على ضرورة أن نظل يقظين في تحديد المسؤولية بين الشرطة والجيش.

وتؤيد الولايات المتحدة توصيات الأمين العام بإجراء تخفيض تدريجي في عدد أفراد الشرطة الدولية، والاستمرار في تقديم التدريب المتخصص الرفيع المستوى للشرطة الوطنية، بما في ذلك من خلال إضافة خبراء مدنيين. ويسرنا الاستمرار في تيسير تعزيز القطاع الأمني في تيمور – ليشتي من خلال حلقات العمل المتعلقة بالأمن القومي التي ننظمها لأصحاب المصلحة المتعددين ويستضيفها مركز آسيا والمحيط الهادئ للدراسات الأمنية في هونولولو.

أما بخصوص مسائل سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان، فإننا نثني على حكومة تيمور – ليشتي على إنجازاتها في تعزيز السلطة القضائية وفي سن قوانين مهمة لدعم سيادة القانون، بما في ذلك سنها القانون الجنائي. ومع ذلك، نشعر بالقلق حيال الحاجة إلى معالجة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نرحب كثيرا بالتعليقات التي أبداها نائب رئيس الوزراء هذا الصباح. وينبغي أن يخضع للمساءلة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خلال أزمة عام ٢٠٠٦ وفقا لتوصيات لجنة تقصي الحقائق. كما نشجع تيمور – ليشتي على دعم توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، حققت تيمور – ليشتي تقدما في إنشاء لجنة الخدمة المدنية والقيام بدور رقابي برلماني أكثر فعالية على أنشطة الحكومة. لقد انتبه الآن المسؤولون في تيمور – ليشتي إلى مكافحة الفساد. وتدرس الولايات المتحدة الطريقة التي يمكن من خلالها لمؤسسة تحدي الألفية لدينا أن تساعد الجهود التيمورية في ذلك المجال.

وختاما، تدرك الولايات المتحدة الصلة الواضحة بين الأمن والتنمية. وفي ذلك السياق، ما زلنا نشعر بالقلق حيال أكثر الفئات ضعفا في تيمور – ليشتي: وهم الفقراء والمشردون. ونؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها تيمور – ليشتي لمعالجة سوء التغذية وزيادة العمالة وتحسين فرص الحصول على التعليم وحماية الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية. ومن جانبنا، ما زالت الولايات المتحدة تقدم الدعم التقني من خلال تخصيص ٢٤ مليون دولار في البرمجة السنوية للمساعدة. واعتبرت تيمور – ليشتي أحد مشاريعنا في مجال التنمية الريفية – وهو مشروع الدفيئة – من أفضل الممارسات. ونحن نقدر أن الحكومة تستثمر الآن في مشاريعها الخاصة لتكرار المشروع النموذجي في جميع أنحاء البلد.

لقد خطا أبناء تيمور – ليشتي خطوات كبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار. لكنهم يحتاجون إلى الدعم المستمر من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين ويستحقون هذا الدعم. لذلك السبب، تؤيد الولايات المتحدة تمديد ولاية البعثة على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وأن أشكره على ملاحظاته. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/85)، وأن أشكر ممثلته الخاصة، السيدة أميرة حق،

على إحاطتها الإعلامية الشاملة التي قدمتها للمجلس بصفتها الجديدة. ونؤيد جهودها وندعم الدور التنسيقي الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

وشأننا شأن الآخرين، أود أن أشيد بشعب وحكومة تيمور – ليشتي وزعمائها السياسيين، حيث لا تزال الحالة الأمنية هادئة ومستقرة نسبيا. ومكنت هذه الدرجة الكبيرة من الاستقرار التيموريين من التعامل مع قضايا رئيسية مثل مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة والحكم الديمقراطي واعتماد تدابير مهمة لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، فإن إنشاء لجنة مكافحة الفساد وتعيين أول مفوض لها مؤخرا هي جميعها تطورات طيبة في الاتجاه الصحيح. ونرحب كذلك بإجراء الانتخابات على مستوى القرى بنجاح في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ دون وقوع حوادث خطيرة، وهو ما يبرهن على التزام الشعب التيموري بالديمقراطية وعلى أن الأحزاب السياسية تظهر الاحترام للمبادئ والعمليات الديمقراطية.

يسعدنا أن نرى إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا أخيرا. ونحن على ثقة بأن السلطات التيمورية ستفي أيضا، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، بمتطلبات إعادة دمج المشردين داخليا في المجتمع. وفي نفس الإطار، نأمل في أن تستمر عملية تسليم بعثة الأمم المتحدة المسؤوليات في مجال حفظ الأمن للشرطة الوطنية التيمورية، الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، بسلاسة كما هو الحال حتى الآن. وفي هذا الصدد، يسعدنا ملاحظة أن استئناف الشرطة التيمورية الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن لم يؤد إلى زيادة النشاط الإجرامي. ونحيط علما باهتمام برغبة السلطات التيمورية في الانتهاء من عملية تسليم مسؤوليات حفظ الأمن قبل نهاية العام الحالي في جميع المقاطعات والوحدات. وذلك طلب مفهوم ومشروع من حكومة ديمقراطية وذات سيادة.

غير أننا نعتقد أيضا أنه ينبغي عدم التسرع، وبالتالي فإننا نواصل تأييد النهج التدريجي الذي يتبعه الأمين العام في هذه المسألة. ونرحب بإحراز المزيد من التقدم في برنامج تسجيل أفراد الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وفرزهم ومنحهم شهادات الاعتماد والذي يُنفذ وفقا لترتيب خفارة الشرطة. ويبدو أيضا أنه يجب تلبية عدد غير قليل من الاحتياجات اللوجستية من أجل الانتهاء من عملية التسليم. وفي هذا الصدد، فإن النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم الفني في بداية هذا العام ستكون بالتأكيد هاديا للجهود المستقبلية ولإحراز المزيد من التقدم في تعزيز إصلاح القطاع الأمني والأمن الداخلي والدفاع الوطني. وما زال تحسين قطاع العدالة ومؤسساته على نفس الدرجة من الأهمية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، فإن المسائل الرئيسية التي أسهمت في حدوث أزمة عام ٢٠٠٦، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام – مثل الفقر والبطالة وعدم وجود نظام فعال لملكية الأراضي والممتلكات وضعف النظام القضائي، ما زالت تشكل تحديات هامة ويتعين التعامل معها بشكل كامل من أجل توطيد الاستقرار في تيمور – ليشتي. وذلك أمر ضروري للتنمية المستدامة للبلد. وعلى وجه الخصوص، فإن المعدل المرتفع للبطالة بين الشباب لا يدعو إلى القلق بشأن التنمية الاقتصادية للبلد فحسب، ولكنه يشكل أيضا خطرا محتملا على الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي. وفضلا عن ذلك، ينبغي كذلك التصدي بصورة شاملة للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي هذا الصدد، فإن تدريب أفراد الشرطة التيمورية على حل المسائل المجتمعية أمر في غاية الأهمية.

وفي ضوء التقدم المحرز حتى الآن، فإننا على ثقة من أن تيمور – ليشتي ستتغلب في نهاية المطاف على جميع هذه التحديات. غير أن ذلك يتطلب استمرار الحوار الوطني والوحدة الوطنية. ومن ثم، فإننا نضم صوتنا إلى صوت

الأمين العام في تشجيع الحكومة والمعارضة على مواصلة جهود المشاورات الواسعة. ونعتقد أيضا أن تيمور – ليشتي بحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي في سعيها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء. ولذلك، فإننا نوافق على توصية الأمين العام، المبنية على نتائج بعثة التقييم الفني، بالإبقاء على القوام والتكوين الحاليين لبعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى بنفس التكوين مع الخفض التدريجي لعنصر الشرطة بحلول منتصف عام ٢٠١١.

وأود أن أختتم بياني بتمني استمرار النجاح للشعب والحكومة التيموريين.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس وأن أشكره على بيانه. وأعرب، من خلاله، عن التهاني لحكومة تيمور – ليشتي وشعبها على التقدم المحرز في مجالات عديدة مختلفة في العام المنقضي، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

وأرحب أيضا بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، وأتمنى لها النجاح في مهامها الجديدة. وأشكر أعضاء بعثة التقييم الفني إلى تيمور – ليشتي، وبخاصة رئيسها، السيد إيان مارتن، على عملهم الدؤوب وتوصياتهم القيمة.

تبذل الحكومة البرازيلية قصارى جهدها للتعاون مع الشعب التيموري، وهو شعب بلد شقيق ناطق بالبرتغالية، وكانت تقوم بذلك حتى قبل إنشاء البلد رسميا. غير أن اللغة المشتركة ليست الرابط الوحيد بين بلدينا. فعلى الرغم من تباعدنا جغرافيا، فإن أوجه التشابه في التاريخ والثقافة تقرب بيننا كشريكين وصديقين. وننفذ حاليا مشاريع تعاون مع تيمور – ليشتي في مجالات مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة والأمن. ونتعاون أيضا بشأن تعزيز السلطة القضائية والتدريب القانوني والدبلوماسي.

ونحن سعداء بالتطورات الإيجابية في تيمور – ليشتي. والانتخابات الناجحة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لاختيار العمد والمجالس مؤشر على النضج الديمقراطي المتزايد. وإنشاء لجنة مكافحة الفساد في البرلمان وتعيين أول مفوض لها مؤشران مهمان أيضا. وإغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا تطور مهم. والتحدي الذي ينتظرنا هو مواصلة تنفيذ التدابير التي تمكن جميع من عادوا إلى ديارهم الأصلية من كسب عيشهم في بيئة آمنة.

وازدادت فرص كسب الرزق والعمل أيضا في البلد، بما في ذلك في المناطق الريفية وبالنسبة للفئات الضعيفة والشباب، على النحو الموصوف في تقرير الأمين العام (S/2010/85). ولوحظ حدوث تحسن على صعيد إيجاد الوظائف وتأهيل الموارد البشرية، حيث تلقى الآلاف من المدرسين تدريبا مكثفا وأصبح التعليم الفني متاحا للمئات من الشبان. والبرازيل تولي اهتماما خاصا لهذه المسائل وتساعد الحكومة التيمورية في بناء القدرات بتوفير المدرسين والخبراء، وكذلك الهياكل الأساسية.

وعلى الرغم من التقدم العام، يجب الإشارة إلى أن الفقر والبطالة ما زالا يشكلان تحديا هائلا، حسبما أكدت السيدة أميرة حق. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة التعاون مع السلطات التيمورية في جهودها لإيجاد وظائف وتوليد دخل، لأن ذلك يشكل طريقا هاما لضمان الاستقرار والنمو.

ونرحب بالتقدم المحرز في الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي ونشيد بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية التيمورية للقيام بواجباتها. ونرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في المناطق والوحدات التي سلمت بالفعل إلى الشرطة

التيمورية. ونؤيد أيضا تصميم الحكومة والأمم المتحدة على تكثيف تدريب الشرطة لكفالة الاستئناف المستدام لتوليها المسؤوليات الرئيسية في مجال حفظ الأمن في جميع أنحاء البلد في أقرب وقت ممكن.

ونؤيد تماما النهج الحذر الذي يتبعه الأمين العام القائم على التخفيض التدريجي لشرطة البعثة، رهنا بالتقدم المحرز في تطوير قوة الشرطة الوطنية، وبناء على الوفاء بمعايير موضوعية وإجراء تقييم لتطور الحالة على أرض الواقع.

ونرى أن من المهم أن نحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات مؤسسات القطاع الأمني، وبخاصة بين الشرطة والجيش وأن ننشئ آلية مدنية ملائمة للرقابة. وقد أُحرز تقدم في هذا الصدد أيضا إذ خطت السلطات التيمورية خطوات هامة في وضع إطار قانوني للقطاع الأمني، بما في ذلك سن قانون للأمن القومي. وندعم جهودها ونشجعها على مواصلة العمل بإصرار.

وقد تمكنت تيمور - ليشتي من إحراز تقدم ومعالجة بعض من أشد المسائل والتحديات الملحة التي واجهها أي بلد وليد. وقد قدم المجتمع الدولي المساعدة، وينبغي أن يواصل تقديم دعمه للتيموريين.

وتؤيد البرازيل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وفقا لرغبة حكومة وشعب تيمور - ليشتي وعلى النحو الذي اقترحه الأمين العام. ونعتقد أن تواجد الأمم المتحدة لا يزال ضروريا لمساعدة الحكومة على توطيد مكاسب الماضي، وكفالة انتقال سلس إلى الانتعاش والتنمية. ومراعاة من البرازيل لإمكانية إدخال تعديلات على تواجد الأمم المتحدة في المستقبل، فإنها تؤيد الاقتراح المتعلق بإدراج المجلس لتيمور - ليشتي في برنامج الزيارات التي سيقوم بها في العام الحالي.

**السيد باربالیتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن الشكر للأمين العام على آخر تقرير قدمه (S/2010/85) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وعلاوة على ذلك، نتقدم بشكرنا إلى معالي السيد خوسي لويس غوتيريس من نائب رئيس الوزراء في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، والسيدة أميرة حق، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، ونعرب لها عن تقديرنا على اقتراحاتها الحالية وفي المستقبل بشأن ولاية البعثة. كما نشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص السابق للأمين العام إلى تيمور - ليشتي ورئيس البعثة السابق، على ما أبداه من قيادة أفضت إلى الاستنتاجات والتوصيات الشاملة لبعثة التقييم الفني.

وتؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي لاحقا.

وأود أن أعلق الآن على النقاط التي نعتبرها حاسمة الأهمية بالنسبة للجهود المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي لتحقيق السلام المستدام والاستقرار والرفاه في البلد.

وينبغي أن تشكل التعهدات السياسية الإيجابية التي قامت بها تيمور - ليشتي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ نقطة انطلاق للانتخابات البلدية والوطنية القادمة. ونتشاطر الرأي القائل إن الانتخابات البلدية والوطنية المزمع تنظيمها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ ستكتسي أهمية كبيرة. وفي هذا السياق، نشيد بالسلطات المحلية على نجاحها في تنظيم واستكمال الانتخابات في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، قد ينظر إلى تعهد الرئيس راموس - هورتا مؤخرا بإشراك القادة الوطنيين والمحليين في المناقشات بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني على أنه خطوة تمهيدية بناءة نحو تعزيز الحوار

السياسي. وعليه، تجدر الإشارة إلى الأنشطة التي جرت مؤخرا مثل حوارات ”الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية“، و حملة ”ديلي، مدينة السلام“. وتعتقد البوسنة والهرسك أن هذه الجهود يمكن أن تشكل مؤشرا مشجعا على مواصلة تعزيز قطاعي الأمن والعدل.

ومن الأهمية بمكان تعزيز إصلاح قطاع الأمن لاستدامة السلم والأمن في تيمور – ليشتي. ويتعين علينا إجراء تحديد واضح للمسؤوليات بين قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي، وينبغي بلورة عملية متأنية لإصلاحهما الشامل وإنجازها.

وبينما نشيد بعملية استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي للمسؤوليات الرئيسية عن عمليات الشرطة في العديد من المقاطعات منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، نأمل أيضا أن تحذو سائر مقاطعات البلد نفس الحذو بنهاية عام ٢٠١٠. وبالتالي، فإن استكمال عملية إصدار الشهادات بصورة مناسبة لا يزال أساسيا، شأنه في ذلك شأن مواصلة تعزيز بناء قدرات قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وطنيا وعلى صعيد المقاطعات. وإذ نأخذ هذه الالتزامات في الحسبان، فإننا نتفق على ضرورة وضع نهج واضح المعالم بشأن تخفيض أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، مع مراعاة جميع الدروس المستفادة من أحداث عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. ونتطلع للاستماع إلى مزيد من التفاصيل عن خطط فريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لدعم النهج المشروح في التقرير الشامل لبعثة التقييم الفني.

ونحن على اقتناع تام بأنه ما من أمر آخر غير الحقيقة والعدالة يمكنه أن يؤدي بالبلد إلى المصالحة الكاملة والرفاه. ونشيد بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين جميع أصحاب المصلحة بغية إضفاء الطابع مؤسسي على توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة بشأن التحقيقات في الجرائم ضد البشرية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي ارتكبت خلال الأزمة. وكلما ازداد نجاحنا في مكافحة الإفلات من العقاب، كلما تحسنت آفاق تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية بصورة حقيقية.

ويجب معالجة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية بطريقة فعالة ومنسقة، بإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمانحون الأجانب. وستسهم مشاريع المرافق الأساسية، والاستثمار الأجنبي، وتحسين فرص العمل للشباب في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، في جملة أمور.

ويسرنا أن نلاحظ هذه التحسينات الهامة في تناول مسألة الأشخاص المشردين داخليا. وتدرك البوسنة والهرسك التحديات التي ينطوي عليها تواجد أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين داخليا. وترتبط إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص بتحقيق وصون السلام الدائم وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

غير أن بطء التقدم المحرز على جبهتي المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان مسألة تثير القلق. ولهذا الأمر أهمية أساسية من حيث العنف المترلي والعنف الجنسي ضد المرأة والأطفال. ومن الأهمية بمكان مقاضاة حالات العنف المترلي والاعتداء الجنسي رسميا وفقا للقانون الجنائي الجديد. وفي هذا السياق، نشجع أيضا على مواصلة برامج الوقاية من العنف القائم على أساس نوع الجنس، بإشراف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

وأخيرا، تشيد البوسنة والهرسك بالترابط الفعال الذي أقامته بعثة التقييم الفني مع كيانات الأمم المتحدة ذات

الصلة، فيما يتعلق باستعراضها للتقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي والتحديات التي تواجهها. ونرى أن التوصيات والاستنتاجات الحالية لبعثة التقييم الفني قيمة لتمهيد السبيل في المستقبل صوب الاستقرار والتقدم في تيمور – ليشتي. والبوسنة والهرسك إذ تأخذ هذا الأمر في الحسبان، فإنها تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى.

**السيد ليو زينمين** (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالسيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس الوزراء في تيمور – ليشتي، في المجلس ويشكره على بيانه. ونهنئ السيدة أميرة حق على توليها لمنصب الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن المستجدات التي طرأت مؤخرا على الحالة في الميدان.

ويسرنا أن الحالة العامة في تيمور – ليشتي ظلت هادئة خلال الأشهر القليلة الماضية. فقد استمر زخم الحوار السياسي بين مختلف الأطراف، واحترم مبدأ السعي إلى تسوية الخلافات من خلال المشاورات. وأحرز بعض التقدم في مجال إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. وتُولي الحكومة أهمية للاستثمار في التعليم والصحة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وقد أسفر ذلك عن نتائج إيجابية في تحسين الأحوال المعيشية للشعب.

وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، عززت قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي قدرتها على إنفاذ القانون، وتتولى تدريجيا المسؤولية عن كفالة القانون والنظام.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نقر بأن تيمور – ليشتي لا تزال تواجه تحديات جسام في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب الرزق للسكان. فالمشاكل مثل بطء التنمية الزراعية، وبطالة الشباب، وعدم توفر الموارد البشرية، تعوق عملية الانتعاش والتعمير وتلقي بظلالها على الاستقرار الاجتماعي لتيمور – ليشتي. وندعم حكومة تيمور – ليشتي في جهودها المستمرة لتعزيز الاستثمار في تنمية المرافق الأساسية، والتعليم، والصحة، والتدريب المهني، ونناشد المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة إلى حكومة تيمور – ليشتي وشعبها في الميادين ذات الصلة.

ونلاحظ أن الأمين العام قدم في تقريره (S/2010/85) توصيات بشأن تخفيض أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة. ونعتقد أن البعثة تؤدي مهمة هامة في تيمور – ليشتي، وأن عنصر الشرطة لديها يضطلع بدور هام للغاية في المساعدة على صون النظام الاجتماعي وتعزيز قدرة قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي على إنفاذ القانون. ونأمل أن تراعي الأمانة العامة في نهجها بشأن سحب البعثة عملية السلام والتعمير في تيمور – ليشتي، وستكفل أمن تيمور – ليشتي واستقرارها أثناء تنفيذ خطة السحب.

ونؤيد توصية الأمين العام المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي عاما آخر، ونأمل أن تواصل الممثلة الخاصة والبعثة الاضطلاع بدور فعال في مساعدة حكومة تيمور – ليشتي على تعزيز قدرتها الإدارية وتنسيق جهود المساعدة التي يبذلها المجتمع الدولي.

**السيد أونيمولا** (نيجريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بدولة السيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس الوزراء في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، ونشكره على إسهامه في هذه المناقشة.

أولاً نهنئ السيدة أميرة حق، الممثل الخاص الجديد للأمين العام لتيمور – ليشتي، ونقدر لها إحاطتها الإعلامية الشاملة.

سوف أقصر تعليقاتي على النقاط التالية، التي أرى أنها بالغة الأهمية.

أولاً، نرحب بالاستقرار النسبي في تيمور – ليشتي. ويشجعنا تزايد احترام النظام الدستوري والالتزام ببناء توافق الآراء بشأن القضايا الإنمائية، من قبل القيادة التيمورية وحزب الجبهة الثورية لتيمور – ليشتي المستقلة المعارض (فريتلين) معاً. وينبغي تعزيز هذه الجهود وتشجيع الأطراف على مواصلة جهودها نحو إجماع وتشاور وطنيين.

ثانياً، من أجل استدامة السلام، فلا بد له من أن يقوم على مؤسسات وطنية وحكومية قابلة للاستمرار، وعلى تقدم اجتماعي اقتصادي. في هذا الصدد، تحتاج تيمور – ليشتي إلى تعزيز مؤسسات قطاعيها الأمني والعدلي، وإلى التدابير اللازمة لخلق الوظائف، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وإعادة إدماج المشردين داخلياً. ولا بد من اتخاذ التدابير للتصدي للتحديات التي تواجه المشردين داخلياً، لا سيما حاجتهم للمساعدات والخدمات الرئيسية، وتسوية منازعات الأراضي وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

إن التطور المهني للشرطة الوطنية، قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ذو أهمية بالغة لنشأة قوة للأمن الوطني. فمع تزايد تصدي قوة الشرطة الوطنية لمسؤولياتها الشرطية، لا بد من تعزيز قدراتها بواسطة التدريب المكثف والإشراف والتطوير المؤسسي. ولا شك أن فعالية هذه القوة سوف تمكّن حكومة تيمور – ليشتي من الوفاء بأحد متطلبات إصدار شهادات استئناف المسؤوليات الشرطية.

ثالثاً، نرحب بجهود مقاضاة حالات الإفلات من العقاب السابقة، وكذلك بإنشاء آليات للمساءلة. ويقيناً فإن من شأن هذه التدابير أن تعزز حكم القانون. ولكننا نلاحظ أنه بدون توفر عدالة وقطاع أمني قويين، يمكن تهديد السلام النامي والاستقرار.

رابعاً، نؤيد الرغبة الواسعة للقيادة التيمورية وغيرها من المشاركين الدوليين، حسبما أكدته بعثة التقييم الفني إلى البلد في الشهر الماضي، في أن تواصل الأمم المتحدة دعمها المتكامل لبعثتها في تيمور – ليشتي. كما نؤيد المقترحات التي أقرت بشأن الحذر في التخفيض المبدئي لشرطة بعثة الأمم المتحدة، وأن تخضع التخفيضات اللاحقة للتقييم الذي سيجرى في نهاية عام ٢٠١٠. ونتطلع قدماً لإنشاء فريق التقييم، وللعناصر الرئيسية لمقترحات التخفيض.

وختاماً، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته تيمور – ليشتي، هي لا تزال تواجه كثيراً من التحديات الخطيرة، خلال سعيها نحو ديمقراطية مستقرة وتنمية اقتصادها. ونعتقد أن الاستراتيجية المتوسطة المدى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وغيرها من المعايير، من شأنها توفير أساس صلب للاستقرار الدائم والازدهار هناك. ولذلك فنحن نرحب بالتوصيات المتعلقة بمراجعة ولاية البعثة وإطالة مدتها لاثني عشر شهراً أخرى.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): سوف أقدم بياناً الآن بصفتي ممثلاً لفرنسا.

أرحب بحضور السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، وأعرب له مجدداً عن تأييد فرنسا له. وأشكر كذلك السيدة حق، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، على إحاطتها الإعلامية.

سوف يقدم ممثل الاتحاد الأوروبي بياناً في هذه الجلسة، ونحن نؤيده.

خلال العام الماضي، واصلت الحالة العامة في تيمور الشرقية تحسنها. وأهم ما اتسمت به، الاستقرار السياسي، وتطور المناقشات البناءة بين الحكومة والمعارضة، وبناء المؤسسات وقوة النمو الاقتصادي. غير أن ترسيخ هذا التقدم يستغرق وقتاً. وسوف يكون الوجود المطمئن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، وكذلك وجود القوات الأمنية الدولية الأخرى، التي نرحب بأنشطتها، عنصراً

أساسياً للاستقرار بحلول عام ٢٠١٢. وتؤيد فرنسا تجديد ولاية البعثة لاثني عشر شهراً إضافياً، باعتبار ذلك جزءًا من استراتيجية التوطيد المتوسطة المدى، بالنظر إلى التقدم المطرد لتولي التيموريين للمسؤوليات التي تتولاها الآن بعثة الأمم المتحدة.

ونشاطر الحكومة قلقها بشأن الانتقال السريع للمسؤولية عن القانون والنظام إلى الشرطة التيمورية، بما يتفق والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والسلطات معاً. وكما أشار تقرير الأمين العام S/2010/85 فإن من الممكن التخفيض التدريجي لأفراد طاقم البعثة. وأكد الأمين العام كذلك في تقريره، على أهمية محاربة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت في الماضي، وهي شرط لازم للمصالحة الدائمة. كما نتشاطر الشواغل التي أعربت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام، ونشجعها على الاستمرار في مشاركتها النشطة في هذا المجال، وفقاً للولاية التي منحها إياها مجلس الأمن.

نحن نكرر تأييدنا، لا سيما لعمل البعثة في دعمها لرئيس النيابة العامة لتيمور – ليشتي، بما في ذلك عبر فريق البعثة بشأن التحقيق في الجرائم الجسيمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل أستراليا.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بفرصة المشاركة مرة أخرى في مداولات مجلس الأمن بشأن تيمور – ليشتي. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة حق، ونائب رئيس الوزراء غوتيريس على بيانيهما. وأقدّر بصفة خاصة حضور نائب رئيس الوزراء. وأود الإطراء كذلك على الممثلة الخاصة للأمين العام، بسبب البداية القوية لدورها، والإشارة إلى أن دور المساعي الحميدة الذي تؤديه خاصةً، سوف تكون له أهمية كبيرة في المستقبل.

وأرحب ترحيباً خاصاً بالزيارة الأخيرة التي قامت بها بعثة التقييم الفني، بقيادة المبعوث الخاص السابق، إيان مارتن، فقد وفرت للمجلس تقييماً ذا قيمة استثنائية.

ترحب أستراليا بالتطورات الإيجابية الجارية في تيمور – ليشتي، التي فصّلها تقرير الأمين العام S/2010/85، الذي أشار إليه نائب رئيس الوزراء صباح اليوم. لكن، كما نعلم جميعاً بالطبع، لا يزال هناك عمل كبير ينبغي لحكومة وشعب تيمور – ليشتي القيام به، بمساعدة شركائهما، قبل أن نقول بثقة إن البلد سوف يبقى مستقراً وآمناً في المدى البعيد. وترى أستراليا أن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، دوراً مستمراً حاسماً تؤديه في ذلك الصدد، وتظل أستراليا على شراكتها القوية مع البعثة، وبالطبع مع جارتها وصديقتها تيمور – ليشتي وشعبها.

وأود أن أختصر، فهذه الجهود التي تبذلها أستراليا قد تم توضيحها بإيجاز في بياني الذي تم توزيعه. ولكن هناك قضية واحدة، تتطلب اهتماماً استثنائياً وعاجلاً أود التأكيد عليها، وهي بطالة الشباب. ذلك أن الشباب الساخطين يبقون تهديداً محتملاً. فإيجاد مكانة للشباب في الحياة الاقتصادية للبلد، وفي مؤسساتها المدنية، وعملياتها الديمقراطية، له أهمية حاسمة تماما في الاستقرار. ويتعين علينا جميعاً بذل المزيد من الجهد للمساعدة في خلق فرص عمل للشباب.

وقد حدثت تطورات عديدة جديرة بالذكر بالطبع، منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في حالة تيمور – ليشتي. فاعترافها بمشاكل الفساد ونقص القدرات في القطاع العام، وإدخال التدابير التي اتخذت للتصدي لهذه المشاكل أمران يجدان الترحيب. ونشير إلى تعيين المفوض المكلف بمكافحة الفساد مؤخراً، الذي سوف يرأس لجنة مكافحة الفساد

الجديدة. ونسعد كذلك بدعمنا لجهود الحكومة الرامية لإنشاء لجنة جديدة للخدمة المدنية.

وفي القطاع الأمني، نلاحظ بصفة استثنائية، التقدم الإضافي الذي أحرز في عملية استئناف المسؤولية الشرطية من قبل قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ونقدِّر الرغبة الطبيعية لحكومة تيمور – ليشتي في تسريع هذه العملية، بيد أننا نشجع الأمم المتحدة والحكومة معاً، على مواصلة هذه العملية وفق إطار متفق عليه، يتطلب الوفاء بالمعايير قبل استئناف المسؤولية. وهناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به قبل اكتمال استئناف العملية بنهاية العام، بما في ذلك الضمانات التي يجب أن توفرها الحكومة فيما يتعلق بالبنية التحتية الداعمة التي تحتاجها الشرطة الوطنية لتولي عملها. وحكومتي، بصفتها مانحة، على أهبة الاستعداد للاستمرار في العمل مع حكومة تيمور – ليشتي في هذه العملية. ونؤيد كذلك توصيات بعثة التقييم الداعية إلى إعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة، كي تتمكن من نشر شرطة الأمم المتحدة ذات المهارات المتصلة مباشرة بدورها الجديد، عقب الاستئناف، كمشيرين ومراقبين. ومن جانبنا، فإن برنامجنا الثنائي لتطوير شرطة تيمور – ليشتي لا يزال يعمل مع البرامج المثيلة في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بغية تعزيز الأنظمة والإجراءات.

وثمة تطورات رئيسية أخرى تشمل البدء بعملية ترقية أفراد الشرطة، ومواصلة البرلمان النظر في مشاريع قوانين تتعلق بالإطار الوطني الأمني، وإجراء مشاورات إضافية حول مشروع السياسة الأمنية الوطنية. والعمل في هذا المجال الأخير هام لكفالة وجود فهم واضح لأدوار كل من القوى الأمنية، ولوضع إطار للإشراف المدني على هذه المؤسسات. وحصلت أحداث أمنية عديدة تتعلق بأفراد الشرطة كانت مدعاة لبعض القلق، ونشجع السلطات المعنية على معالجة هذه المسائل بالشكل المناسب وبسرعة من أجل كفالة تعزيز مشاعر المجتمعات المحلية وثقتها حيال الشرطة الوطنية.

وتواصل القوة الدولية لتحقيق الاستقرار بقيادة أستراليا تحويل تركيزها من الدعم الأمني إلى المساعدة على تطوير القدرة العسكرية لتيمور – ليشتي. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تراجعاً في أعداد القوة الدولية إلى حوالى ٥٤٠ أسترالياً ونيوزيلندياً من قوات الدفاع. وهذا التراجع، بطبيعة الحال، لا يعني أي تراجع في التزامنا بدعم تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة. على العكس من ذلك، إن إعادة هيكلة القوة الدولية تتيح بذل جهد لتعزيز بناء القدرات فيما يجري الحفاظ على القدرة تجاه التصدي للتهديدات الأمنية وتلبية احتياجات بعثة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع المستوى الأمني في تيمور – ليشتي.

وفي الختام، تؤيد أستراليا توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة مدة ١٢ شهراً أخرى، مع إجراء بعض التخفيضات المتواضعة في أعداد الموظفين، وإعادة تشكيلها بعض الشيء بناء على التوصيات المتعلقة بالتقييم الفني للبعثة.

**السيد علي** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن تهانئي لكم، سيدي الرئيس، ولوفد فرنسا على تسلم رئاسة مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٠. ولا يساورنا شك في أن مجلس الأمن، تحت قيادتكم الماهرة، سيواصل إجراء مناقشات واتخاذ قرارات حيال المسائل الأشد إلحاحاً المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

إن ماليزيا تتابع دوماً وبنشاط التقدم المحرز في أحدث جارة لها وهي تيمور – ليشتي. لقد بدأ عملنا مع تيمور – ليشتي عشية استقلال البلد نفسه، وتشعر ماليزيا بالاعتزاز إزاء التقدم الذي أحرزته الدولة الفتية في مجرد ثماني سنوات، متجاوزة العديد من أقرانها.

ويسعدني أيما سعادة شخصية أن أرحب في نيويورك مجدداً بزميل قديم أحرز نجاحات باهرة هو دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

ونحن نشكر الأمين العام على أحدث تقرير له، الوارد في الوثيقة S/2010/85، عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ونشكر السيدة أميرة حق، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الإعلامية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنىء السيدة حق على تعيينها مؤخراً في هذا المنصب بجدارة.

لقد كانت الانتخابات التي جرت في ٩ شباط/فبراير على صعيد السلطات المحلية معلماً آخر على طريق تيمور – ليشتي نحو بناء الدولة. ونظراً للدلالات المشجعة حتى الآن، تشعر ماليزيا بملء الثقة بأن الانتخابات المقبلة لتيمور – ليشتي على أي صعيد كان ستجرى باقتدار وعلى نحو نزيه وشفاف.

والحالة الأمنية المشجعة تبشر بالخير حيال استئناف الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي تحمل المسؤوليات على مراحل. ومثلما يسلّم به تقرير الأمين العام للعام الماضي عن هذه المسألة (S/2009/504)، ثمة ضرورة لكفالة قدرة الشرطة الوطنية على الوفاء بالمعايير المنفق عليها بين حكومة تيمور – ليشتي وبعثة الأمم المتحدة. وعلى بعثة الأمم المتحدة، بدورها، أن تظل ملتزمة بمبدأ الملكية الوطنية، خاصة في ما يتعلق بالمراجعة الشاملة لقطاع الأمن، ويجب إبرام اتفاق بين الطرفين إذا أريد إحراز تقدم في الوقت المناسب.

وتعتقد ماليزيا أن التقيد بسيادة القانون مهم لكفالة احترام الناس لقواهم الأمنية. والمساءلة حيال الأعمال الإجرامية يجب ألاّ تعتبر ذات أهمية بالغة فحسب، وإنما أيضاً أن تكون بالغة الأهمية لأنها حجر الزاوية بالنسبة إلى الثقة بالنظام. وتشعر ماليزيا بالارتياح تجاه الالتزام المتواصل من حكومة تيمور – ليشتي بكفالة مساءلة قواتها الأمنية عن طريق الآليات المعتمدة.

إن الاستقرار والازدهار جانبان لعملة واحدة؛ فلا يمكن استدامة الواحد دون الآخر. وإذا ترك حبل الفقر على غاربه، فإنه سيبدد عاجلاً أم آجلاً أسس الاستقرار في بلد ما. لهذا السبب، ترحب ماليزيا بتحرك حكومة تيمور – ليشتي صوب معالجة المعدلات العالية للبطالة والفقر في صفوف الشعب التيموري، ولا سيما بجهودها لوضع اللمسات الأخيرة على الخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

وتثني ماليزيا أيضاً على إغلاق جميع مخيمات المشردين داخلياً، وترحب بإنشاء إدارة بناء السلام والانصهار الاجتماعي في تيمور – ليشتي. ونأمل أن تستخدم الإدارة كامل قدرتها وأن تفي بالوعود التي صاحبت إنشاءها.

ولئن كانت إعادة توطين المشردين داخلياً تشكل تقدماً يحظى بالترحيب، إلاّ أنه يجب أن يصاحبها بذل جهود لكفالة أن تتيسر للمشردين السابقين الوسائل لكسب الرزق في أماكنهم الأصلية. ونحن ندرك أن إعادة توطين المشردين داخلياً هي أكثر من عملية مادية؛ فهي تنطوي كذلك على اعتبارات مالية. وإعادة توطين المشردين داخلياً في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها ينبغي أن تترافق مع التعويض عليهم عن خسارة ممتلكاتهم السابقة. وفوق ذلك، يجب أيضاً مراعاة الحياة المحلية حيث أن المشردين داخلياً يعاد توطينهم غالباً في مجتمعات محلية. لذلك، فإن تقبّل المجتمعات المحلية لهم أمر حتمي. وتدرك ماليزيا أن حكومة تيمور – ليشتي على دراية بهذه المشاكل، وتأمل في إيجاد حلول قريبة لها بغية التغلب على هذا الأمر.

وفي جهد لمساعدة شعب تيمور – ليشتي في هذه الأوقات الصعبة اقتصادياً، تحث ماليزيا المجتمع الدولي على استكشاف سبل للاستثمار في تيمور – ليشتي، بغرض إيجاد وظائف للناس. وفي هذا الصدد، تتعهد ماليزيا بتشجيع رجال الأعمال فيها على اعتبار تيمور – ليشتي شريكاً قيّماً.

وماليزيا، كجزء من التزامها بتيمور – ليشتي، تؤكد من جديد دعمها المتواصل للبلد وتعاونها معه على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال بعثة الأمم المتحدة وشرطة الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الثنائي، من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي. وماليزيا، بوصفها رابع أكبر مساهم بأفراد شرطة في تيمور – ليشتي، تعتز بأن تكون جزءاً من عملية بناء الدولة لجارتها.

ويجد الأمين العام أن مؤسسات الأمن والعدالة في تيمور – ليشتي ما زالت هشة، وأن هناك إمكانية واضحة بألاّ تتمكن من الصمود أمام أزمة رئيسية أخرى مثل الأزمة التي حدثت عام ٢٠٠٦. إزاء ذلك، ترى ماليزيا أن تيمور – ليشتي ما زالت في حاجة إلى وجود قوي لبعثة الأمم المتحدة. وتؤيد ماليزيا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لعام آخر، على أن يُراجع التمديد على أساس سنوي. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة هامة في عملها الرامي إلى تعزيز التعاون في ما بين جميع الأطراف في تيمور – ليشتي للدخول في حوار سياسي من أجل إعادة بناء البلد وتنميته.

وماليزيا، من جانبها، ستواصل بذل جهودها لتوفير التدريب لأفراد الأمن التيموريين. وبالإضافة إلى تدريب قوات الدفاع لتيمور – ليشتي في إطار برنامج التعاون الدفاعي الماليزي، فإن ماليزيا، إلى جانب أستراليا، تعمل على تنظيم حلقة عمل في الجزء الأخير من هذا العام لتدريب أفراد الأمن التيموريين على حفظ الأمن.

وتؤكد ماليزيا مجدداً التزامها بالسلام والأمن في المنطقة بأسرها، وتيمور – ليشتي بلا شك جزء لا يتجزأ منها. ونحن على ثقة بأن الالتزام السياسي القوي من تيمور – ليشتي شعباً وحكومة، إلى جانب دعم المجتمع الدولي، سيساعد البلد على إعادة بنائه وتحقيق الاستقرار بمزيد من السرعة.

**السيد سانغكو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): حتى ولو كان التاريخ هو الآن، وفيما الشهر يقترب من نهايته، يسعدنا أن نهنئكم، السيد الرئيس، على تسلّم رئاسة المجلس في شباط/فبراير. لقد لاحظنا مع التقدير ما تتحلون به من روح القيادة والدور الذي ما زلتم تضطلعون به. وأشكركم على السماح لوفدي بالمشاركة في هذه المناقشة ولتشاطر آراءنا بشأن الحالة في تيمور – ليشتي.

إن جنوب أفريقيا سعيدة، على وجه الخصوص، بمشاركة دولة نائب رئيس الوزراء غوتيريس في هذه الجلسة. ونحن نشارك مع الآخرين في الترحيب بالسيدة أميرة حق في مجلس الأمن، ونعرب عن رغبتنا في العمل والتعاون الوثيق معها. ونشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في تيمور – ليشتي (S/2010/85)، ولا سيما إدراجه للتقرير الشامل لبعثة التقييم الفني إلى تيمور – ليشتي برئاسة السيد إيان مارتين.

وما فتئت جنوب أفريقيا تشعر بالارتياح إزاء التقدم الثابت والأكيد الذي تحرزه تيمور – ليشتي في تطوير وتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية في ذلك البلد. إننا نحيي جهود الحكومة والأحزاب السياسية والشعب في تيمور – ليشتي من أجل تعزيز الاستقرار وتحقيق سلام مستدام.

وفي هذا الصدد، نرحب بنجاح الانتخابات التي جرت على مستوى القرى كخطوة أخرى في مسيرة بناء

الدولة التيمورية. إن الإقبال الواسع النطاق من جانب الناخبين والقدرة التي أظهرتها السلطات التيمورية في تنظيم ومراقبة تلك الانتخابات أمر يدلل على المستوى العالي لالتزام شعب تيمور – ليشتي باستعادة الحياة الطبيعية وبناء الديمقراطية.

كما ترحب جنوب أفريقيا بالالتزامات التي تعهد بها الرئيس راموس – هورتا ورئيس الوزراء غوسماو والسيد الكتيري في اجتماعهم، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بمواصلة المناقشات بشأن القضايا الوطنية. فالحوار السياسي المستمر ضروري لتحقيق الاستقرار والمؤسسات الديمقراطية القوية في أي مجتمع. وسوف نواصل دعمنا لكل الجهود الرامية لتعزيز الحوار والمصالحة في تيمور – ليشتي.

كما يرحب وفدي بالتحسن المستمر في الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي. إننا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا أخرى، فضلا عن تأييدنا لعملية الانسحاب التدريجي وإعادة تشكيل البعثة. ونتفق مع متكلمين آخرين في أن استئناف تولي المسؤوليات الأساسية للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي هو الخطوة الأساسية التالية في تعزيز المؤسسات الأمنية في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم تيمور – ليشتي في بناء دولة قوية مسؤولة ومستقلة ومستقرة.

لقد لاحظنا الحذر الذي أبداه الأمين العام وبعثة التقييم الفني فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، ولا سيما فيما يختص بالشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. ومن المهم تقديم صورة الشرطة وقبولها في المجتمع بوصفها الوكالة الأساسية لإنفاذ القانون. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تعالج قدرة الشرطة الوطنية على تنفيذ التشريعات عبر التدريب وبناء القدرات وتوفير الدعم اللوجستي.

وقد لاحظت جنوب أفريقيا أيضا التقدم المحرز فيما يتعلق بقطاع القضاء وترحب بالتقييم المستقل والشامل للاحتياجات الذي اضطلعت به السلطات التيمورية. ومن المهم أن تنفذ توصيات ذلك التقييم. إن القدرات أساسية من أجل تحقيق سيادة القانون في المجتمع، وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بجميع الجهود الدولية، بما فيها جهود الأمم المتحدة، لبناء القدرات في قطاع القضاء في تيمور – ليشتي وندعمها.

بيد أن التقدم لا يمكن أن يتحقق إذا لم تصبح التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد على رأس الأولويات، سواء لدى الحكومة التيمورية أو المجتمع الدولي. وقد لاحظنا بقلق تقييم الأمين العام بأن العديد من العوامل التي فجرت أزمة عام ٢٠٠٦ ما زال قائما في المجتمع، مما يجعله عرضة لعدم الاستقرار.

وفي هذا الصدد، ما زال القلق يساور جنوب أفريقيا إزاء معدلات الفقر والبطالة المرتفعة. إننا نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي والشركاء المتعددي الأطراف من أجل مواءمة برامجهم ودعمهم مع برامج الحكومة، ولا سيما الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية التي ستصدر قريبا.

وفيما يتعلق بالمجموعات الضعيفة، يشعر وفدي بالارتياح إزاء عودة وإعادة إدماج المشردين داخليا في تيمور – ليشتي، وإزاء الدعم المقدم للبلد عبر صندوق بناء السلام بغية كفالة استدامة إعادة الإدماج.

لقد شهدنا التقدم البطيء في مجال المساواة بين الجنسين وتنفيذ حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة تيمور – ليشتي على مواصلة جميع جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار. إننا نرى أن أي جهد لتحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي لا يمكن أن يكتب له النجاح حتى تأخذ المرأة مكانها الصحيح بوصفها عامل تغيير في المجتمع.

أخيرا، أود أن أكرر تأكيد التزام جنوب أفريقيا إزاء شعب تيمور – ليشتي. وبوصفنا عضوا في المجموعة الأساسية الدولية، سنواصل مع شركائنا في المجتمع الدولي جهود الدعم لحكومة وشعب تيمور – ليشتي والأمم المتحدة من أجل توطيد الاستقرار في ذلك البلد.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس والممثلة الخاصة للأمين العام أميرة حق على بيانيهما وكذلك الأمين العام على تقريره الشامل والقيم عن تيمور – ليشتي (S/2010/85).

ويبرز التقرير التقدم المحرز في جميع مجالات ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على مدار السنة الماضية، والمسافة الكبيرة التي قطعتها حكومة تيمور – ليشتي وقطعها شعبها منذ الأيام الحالكة خلال أزمة عام ٢٠٠٦. ويقدم التقرير وصفا لبلد لم يعد في حالة أزمة، بل ينعم بقدر أكبر من الأمن والاستقرار. وهو يصف التقدم المطرد في تطوير قدرات المؤسسات السياسية والإدارية الوليدة لتيمور – ليشتي، كما تجلى ذلك في سلاسة إجراء الانتخابات البلدية في القرى، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كما أنه يصف الخطوات المتخذة لتعزيز سيادة القانون وعملية النقل التدريجي لمسؤوليات الشرطة الأساسية من بعثة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي منذ أيار/مايو من العام الماضي.

ولدى تقييم ذلك التقدم، من المهم الاعتراف بذلك الشوط الكبير الذي قطعته تيمور – ليشتي خلال سنوات معدودة منذ الاستقلال، ولكن من المهم بالقدر نفسه التسليم بالتحديات الكبيرة التي لا تزال ماثلة على الطريق. إن الانتخابات المقررة في وقت لاحق من هذا العام وفي عام ٢٠١٢ ستكون اختبارا لقدرة ومناعة المؤسسات الانتخابية والأمنية لتيمور – ليشتي وللتقدم المحرز في غرس الثقافة السياسية الديمقراطية المستقرة. كما أننا نعي جيدا المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المستعصية التي ما زالت تواجه البلد الفتي فيما يتعلق بانتشال الشعب من براثن الفقر، وبناء الاقتصاد الذي يتجاوز النفط، وكفالة المهارات والتدريب والفرص التي يحتاج إليها الشباب من أجل الإمساك بزمام مستقبلهم. ونيوزيلندا تعمل حاليا على إعادة تشكيل برنامج مساعداتها بقيمة ٩ ملايين دولار لتيمور – ليشتي لكي يعكس تلك الشواغل على نحو أفضل.

إن الضامنين الدوليين لأمن تيمور – ليشتي، أي القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ما عادوا يواجهون تلك التحديات التي واجهوها قبل عامين أو ثلاثة أعوام. ولكن وجودهم كقوة ردع للفوضى ودعم للحكومة ما زال حيويا للحافظ على الأمن الداخلي والاستقرار، وهي حقيقة تقر بها الحكومة ذاتها.

ونيوزيلندا، بوصفها صديقا لشعب وحكومة تيمور – ليشتي على الأمد الطويل، ستظل ملتزمة بأداء دورها في إطار ذلك الوجود الدولي، كما فعلت في كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة وفي العمليتين الأمنيتين الدوليتين منذ استفتاء عام ١٩٩٩. واليوم، يوجد لنيوزيلندا ١٥٠ فردا عسكريا – سرية مشاة – ضمن القوة الأمنية الدولية، وهي تؤدي دور نائب قائد القوة. كما أنها تنشر ٢٥ من أفراد الشرطة ضمن بعثة الأمم المتحدة، مع تركيز خاص على تدريب الشرطة الوطنية على أعمال الشرطة في الأحياء. وعلى الصعيد الثنائي أيضا، نحن شريك ملتزم يقدم برنامج المساعدة الإنمائية النشط على وجه الخصوص في

مجالات التعليم والعدل ودعم الشرطة، ونقدم فريقا مؤلفا من خمسة أفراد للمساعدة العسكرية التقنية.

وفي ضوء تلك التحديات، تدعم نيوزيلندا توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بقوامها الحالي المأذون به. ولكن، كما أوضح تقرير الأمين العام، من المهم كفالة تطور حجم وشكل وطبيعة المساعدة الدولية وفقا للاحتياجات المتغيرة لتيمور – ليشتي. إننا نبدأ مرحلة ينبغي فيها لتقديم القدرات المؤسسية من شركاء تيمور – ليشتي الدوليين مباشرة أن يفسح المجال بشكل متزايد لجهود دعم الرغبة المشروعة والمفهومة للبلد في أن يدير شؤونه بنفسه على نحو متزايد.

وقد تجلى ذلك الانتقال خلال الأشهر القليلة الماضية في التقليص التدريجي لقوام القوة الأمنية الدولية، بالتشاور مع الحكومة التيمورية، نظرا لأن الوضع في الميدان أصبح أكثر استقرارا. كما أن القوة الأمنية الدولية تعمل بشكل متزايد على أن تكمل دورها الأمني الأساسي بالمساعدة في بناء قدرات القوات المسلحة التيمورية وفي المساعدة الإنمائية ذات الصلة. وهذا الانتقال يمكن أن يُرى أيضا في تطور احتياجات تيمور – ليشتي وتوقعاتها فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، بما في ذلك مكون الشرطة فيها. وأعربت الحكومة عن رغبتها في استئناف مسؤوليتها الرئيسية عن أداء مهام الشرطة في كل أنحاء البلد بالسرعة الممكنة، وعن أملها في تحقيق ذلك الهدف بنهاية هذه السنة. ونرحب بالتزام الأمين العام بالعمل صوب تحقيق ذلك الهدف. ونرحب أيضا بالنظر الدقيق الجاري في كيفية إمكان تحقيقه بمسؤولية وفقا لمعايير نقل سلطة أداء مهام الشرطة المتفق عليها في استراتيجية الأجل المتوسط لسنة ٢٠٠٨.

ولتحقيق هذه الأهداف، من الحيوي كفالة تجهيز أفراد البعثة بالمعلومات الرئيسية والمهارات والتجربة اللازمة للمهمة الصعبة والمتخصصة، مهمة بناء القدرات المؤسسية. ولذلك نرحب أيضا بتصميم الأمين العام على كفالة أن تكون شرطة الأمم المتحدة ماهرة على نحو مناسب ومؤهلة لأن تنفذ بفعالية ذلك الجانب من ولايتها، بوسائل منها تعيين الخبراء المدنيين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء.

وبالمثل نشجع البعثة المتكاملة وحكومة تيمور – ليشتي على تكثيف جهودهما لكفالة الاستثمار الكافي في الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي للتغلب على العيوب الباقية في قدراتها السَّوقية والتنظيمية. يجب أن يجري التخطيط لتلك الاستثمارات وأن تنفذ على نحو ملح إذا أريد تنفيذ تسليم مسؤوليات القيام بمهام الشرطة بطريقة سلسة ومسؤولة وحسنة التوقيت.

ونشاطر أيضا رأي الأمين العام في أنه، بينما يتطور دور البعثة المتكاملة بتلك الطريقة، ثمة حاجة إلى إعادة تشكيل مكون أداء مهام الشرطة التابع للبعثة المتكاملة وإلى تقليصه على نحو تدريجي، مع استبقاء قدرات كافية للمساعدة في التصدي لأي حادث أمني رئيسي ولأداء دورَي الرصد وبناء القدرات على نحو فعال.

وبينما يجري تنفيذ هذه التغيرات، تكتسب الحاجة إلى التنسيق الدقيق بين جميع الجهات الشريكة في تيمور – ليشتي في القطاع الأمني أهمية أكبر. ونيوزيلندا، بوصفها أحد البلدين الوحيدين المنتميين إلى قوى الأمن الداخلي والبعثة المتكاملة، تلتزم بالحفاظ على التعاون والتنسيق الوثيقين اللذين يقومان بين تلك القوى بينما تستمر بنية ودور كل منها في النمو.

وتشكر نيوزيلندا مجلس الأمن على دعمه المستمر لتيمور – ليشتي، وتؤكد للسيدة حق وفريق البعثة المتكاملة دعمها لجهودهما، وفي المقام الأول تؤكد مجددا التزامها المستمر تجاه شعب وحكومة تيمور – ليشتي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد سيرانو** (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، وأيضا أرمينيا، وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

من البداية أنضم إلى الآخرين في تحية نائب رئيس مجلس وزراء تيمور – ليشتي، السيد خوسيه لويس غيتيريس، والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أميرة حق، وفي شكرهم على إحاطاتهم الهامة بالتقدم والتحديات الباقية في تيمور – ليشتي.

يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا حازما الدور المركزي والتنسيقي للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي والتوصيات العامة للتقرير الأخير المقدم من الأمين العام (S/2010/85)، الذي أدرج نتائج بعثة التقييم الفني المقدمة مؤخرا إلى البلد.

وينضم الاتحاد الأوروبي إلى الأمين العام ومتكلمين آخرين اليوم في الإشادة بحكومة تيمور – ليشتي وشعبها على جهودهما من أجل تحقيق الاستقرار على الأمد الطويل وكفالة التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة العامة.

وكما يدرك المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي مساهم على نحو كبير في المساعدة المقدمة لتيمور – ليشتي، مع تركيز على السلام والأمن، وسيادة القانون والحكم الديمقراطي، وأيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأمد الطويل للبلد، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسينات المحققة مؤخرا في الحالة الأمنية، التي لا تزال مستقرة نسبيا خلال الأشهر الأخيرة. وقد حقق تقدم كبير في التصدي لحالة المشردين داخليا. والاتحاد الأوروبي ساهم في تحقيق ذلك التقدم عن طريق دعمه لإغلاق مخيم متينارو وإعادة دمج المشردين داخليا.

ومع ذلك، نشاطر تقييم الأمين العام بأن بعض الهشاشة لا تزال قائمة. ولذلك، يشجع الاتحاد الأوروبي الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة تقديم المساعي الحميدة للأمم المتحدة لتعزيز النهوض بالثقافة السياسية التي تؤيد ردم الفجوات والتعاون والمصالحة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا حكومة تيمور – ليشتي إلى بذل مزيد من الجهود لتطوير السياسة الأمنية الوطنية. إن الإصلاحات في القطاع الأمني، بملكية قوية من قِبل الحكومة التيمورية، ذات أهمية أساسية لتوطيد دعائم السلام والاستقرار في البلد. ويثني الاتحاد الأوروبي على العملية التي جرت مؤخرا، عملية تسليم مسؤوليات أداء مهام الشرطة، وهي العملية التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩. وهو يحث الأطراف على مواصلة دعم المعايير المتفق عليها وعلى إنجاز عملية إصدار الشهادات للسماح بالتسليم الصحيح.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الإيجابية في الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون وحقوق الإنسان وعلى وجه خاص الإجراء الناجح للانتخابات المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد، بما في ذلك القيام مؤخرا بتعيين مفوضها، وأيضا الجهود لاتخاذ تدابير معززة لتناول احتياجات المرأة والنسبة العالية من حدوث العنف القائم على أساس نوع الجنس.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية اتخاذ نهج منسق حيال القطاع القضائي، مع مراعاة توصيات تقييم الاحتياجات الشامل والمستقل – تقرير القاضي رابوزا – وعن طريق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للقطاع القضائي للحكومة التيمورية.

إن المساءلة عن الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان تؤدي دورا حرجا في بناء سلام أكثر استدامة، ولا يمكن إغفالها. يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار البرلمان المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر بشأن أعمال اللجنتين المعنيتين بالحقيقة وبالمصالحة. يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الإنشاء العاجل لمؤسسة مكلفة بتنفيذ تدابير أوصت بها هاتان اللجنتان تكون ذات مصداقية في أعين الضحايا. ويقدم الاتحاد الأوروبي فعلا الدعم للبرلمان الوطني لتيمور – ليشتي بشأن هذا الأمر.

وسينشأ تحد حرج، هو كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلد. والاتحاد الأوروبي شريك ملتزم على الأمد الطويل لتيمور – ليشتي في هذا المسعى، ويقدم، عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، المساعدة التي تبلغ نحو ٢٠٠ مليون يورو. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود لوضع خطة منقحة للتنمية الوطنية تمكن الجهات الشريكة الدولية من دعم طموحات التنمية لتيمور – ليشتي على نحو أفضل. ونرى أن الأولوية ينبغي أن تُعطى للتنمية الريفية الطويلة الأجل، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وعلى نحو خاص الصحة والتعليم، والحد من البطالة. ونظرا إلى أن تدابير التنمية والأمن يجب أن تسير جنبا إلى جنب، نتطلع قدما إلى الحوار الدولي القادم بشأن السلام وبناء الدولة في تيمور – ليشتي، وهو الحوار الذي سيجري تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

وثمة مسألة رئيسية بالنسبة لتيمور – ليشتي، وهي كيفية إدارة المداخيل المولدة من الصناعات المستخرجة الكبيرة بطريقة مستدامة بينما يحفز أيضا نمو القطاع غير النفطي. يدعم الاتحاد الأوروبي الحكم المحسن في القطاع البترولي الناشئ عن انخراط تيمور – ليشتي القوي في مبادرة الشفافية في الصناعات المستخرجة.

والاتحاد الأوروبي، نظرا إلى تجربته الإيجابية الخاصة به، وهي تجربة التكامل الإقليمي، يؤيد تطلعات تيمور – ليشتي إلى أن تصبح عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة تيمور – ليشتي في تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية على طريق التثبيت بوصفه متطلبا أساسيا للتنمية المستدامة. ونظرا إلى الإسهامات الهامة التي قامت الأمم المتحدة بها، يتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي لفترة ١٢ شهرا إضافيا، كما يوصي الأمين العام.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

**السيدة أندرسن** (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وأؤيد البيان الذي أدلي به قبل هنيهة باسم الاتحاد الأوروبي.

تتمتع أيرلندا بعلاقة وثيقة مع تيمور – ليشتي وشعبها. وكنا داعمين نشيطين جدا في السعي إلى تقرير المصير، وما زلنا نسند البلد إسنادا قويا خلال السنوات منذ الاستقلال.

وتقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2010/85) مقنع من ناحية تحليله وواضح من ناحية توصياته. إنه يعطي وزنا كاملا لما قد أنجز دون الاستخفاف

بالتحديات التي يتعين بعد مواجهتها ودون الامتناع عن كشف حقيقتها الكاملة.

وإذ أتكلم اليوم، فإن تركيزي الرئيسي ينصب على البعد الجنساني، لأن التعاون فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أحد المجالات الرئيسة التعاون بين أيرلندا وتيمور – ليشتي. غير أنني أود أن أقول بضع كلمات بشأن مسألة الإفلات من العقاب.

إن معالجة تركة الصراع عملية حساسة ومعقدة إلى حد كبير. فنحن نعرف من تجربتنا في جزيرة أيرلندا كم تكون مشحونة هذه العملية. لقد قامت تيمور – ليشتي بخطوات هامة نحو التصدي لتركتها الصعبة، لكن ما زالت هناك تحديات كبيرة وملحة. ونلاحظ أن منظمات المجتمع المدني قد أعربت عن قلقها البالغ في هذا الصدد. ونشيد بالقيادة التيمورية وبرلمانها الوطني لاهتمامها المتجدد بهذا المجال. ويحدونا الأمل في أن يتمخض النشاط الحالي، بقيادة البرلمان، مؤسسة قوية وذات مصداقية قادرة على المزيد من الإسهام في الاستقرار وتضميد الجراح. وما فتئت أيرلندا مستعدة لتقديم المساعدة المناسبة في هذه العملية.

وكما قلت، فإن الجانب الرئيسي الذي أود أن أتناوله هو البعد الجنساني. إننا نشيد بصورة خاصة بتقرير الأمين العام لوضوح نهجه الجنساني. وإلى جانب العرض العام للمسائل الجنسانية، هناك تعليقات وإحصاءات شديدة الصلة في كل من المجالات الأربعة التي تناولها. ففي القطاع الأمني، على سبيل المثال، يلاحظ التقرير أن نسبة ١٩ في المائة من أفراد الشرطة الوطنية من الإناث – وهذه نسبة أعلى منها في معظم البلدان. ووحدة الشرطة التابعة للأمم المتحدة التي تضم أقل من ٤ في المائة من الإناث، لا يمكن أن تضاهي هذه النسبة. وكما يلاحظ التقرير، من المستصوب إلى حد كبير زيادة نسبة ضباط الشرطة من الإناث في الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

ويسجل الجزء الخاص من التقرير عن سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان انتهاكات جسيمة وواسعة الانتشار ضد النساء والأطفال والعراقيل المرتبطة بنوع الجنس التي تواجهها النساء في ضمان الوصول إلى العدالة. وفي الجزء الذي يتناول التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، فإن تصنيف الإحصاءات حسب الجنس مسألة كاشفة. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الحصول على القروض الصغيرة ٧٠ إلى ٨٠ في المائة بين الإناث، بالرغم من أن النساء في الغالب لا يحصلن إلاّ على النذر اليسير من الدعم المجتمعي لأنشطتهن في مجال الأعمال الحرة.

وتوفر المسائل الجنسانية التي حددها التقرير الإطار لمبادرة التعلم المتبادلة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي أطلقتها أيرلندا مع ليبريا وتيمور – ليشتي. ومبادرتنا مصممة للاستفادة من خبرات الذين تضرروا مباشرة بالصراع في جميع تلك المواقع الثلاثة. وقد عقد أول اجتماع موضوعي في بلفاست في عام ٢٠٠٩ والثاني في ديلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ونتطلع إلى اجتماعنا النهائي في ليبريا في آذار/مارس. وكان الموضوع الرئيسي لاجتماع ديلي هو منع العنف ضد النساء في بيئات الصراع وما بعد الصراع. وكان التركيز على تشاطر الخبرات وتحديد تحديات بعينها والإنجازات.

إن التزام الشعب التيموري الواضح بمبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) رائع للغاية. فلقد أسهمت الخبرة المتنوعة التي جلبها الوفد التيموري إلى المؤتمر إسهاما كبيرا في نجاحه. وكانت قصصهم تذكرة قوية بضرورة تفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأيرلندا ملتزمة بالمزيد من المشاركة والتعاون مع تيمور – ليشتي فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسنواصل رعاية مجموعة من المبادرات الخاصة بالمسائل الجنسانية. ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم على زيادة تركيز اهتمام مجلس الأمن بالمسائل الجنسانية في بيئات ما بعد الصراع.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد موراييس كابرال** (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لي للمشاركة فيها. وأسوة بالآخرين، أود أن أعرب لدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، عن الترحيب الحار وأعرب عن امتناننا لإسهامه في هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيدة أميرة حق، على إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية.

من الطبيعي أن توافق البرتغال على ما جاء في البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أشدد على بعض الجوانب. إننا نشيد بالإنجازات المشجعة في تيمور – ليشتي خلال العام الماضي. فاستمرار البيئة الأمنية المستقرة مفخرة تحسب لتيمور – ليشتي لإصرارها على تهيئة الأوضاع المؤدية إلى السلام والاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات هامة لم تعالج وقد وردت في تقرير الأمين العام (S/2010/85) وأبرزتها الممثلة الخاصة في إحاطتها الإعلامية.

والحوار الوطني أساسي لمعالجة هذه المسائل، لأنه يضمن توحيد الجهود، إن لم يكن إجماعا عريضا، في قضايا ذات أهمية وطنية. ومما يثلج صدر البرتغال أن جهود القيادة التيمورية، بما في ذلك زعيم المعارضة، للمشاركة في مناقشات بشأن مسائل المصلحة الوطنية، وتشجيع مواصلة هذا الحوار السياسي البناء كأداة أساسية للتصدي لهذه التحديات.

والبرتغال، شأنها شأن الآخرين، تعتبر أن الأمن والاستقرار في الأجل الطويل سيعتمدان على قدرة مؤسسات تيمور – ليشتي الأمنية على العمل بطريقة فعالة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة، مع الاحترام الواجب لسيادة القانون والاستفادة من ثقة المواطنين وتأييدهم. ونشاطر تماما الآراء والتوصيات التي أعربت عنها بعثة التقييم الفني. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود لضمان التخصيص العادل للاستراتيجيات في جميع مؤسسات الدولة وفيما بينها. ومن الأساسي أن تكون هناك رؤية واضحة للعلاقة بين قوات الدفاع في تيمور – ليشتي والشرطة الوطنية، وكذلك بالنسبة لأدوارها ومهامها. ونشاطر أيضا الرأي القائل بأنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتيسير أوثق تنسيق ممكن للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الثنائيين في هذا الإطار.

وتشجع البرتغال حكومة تيمور – ليشتي على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي بشأن استئناف المسؤوليات التنفيذية للشرطة. ونلاحظ أنه ينبغي عدم الاستهانة بالتحديات المستمرة التي تواجه الشرطة في تيمور – ليشتي . إن استئناف اضطلاع الشرطة الوطنية بالمسؤوليات هو خطوة واحدة فقط، ولو أنها هامة، لكنها أيضا تشير إلى بدء مرحلة جديدة سيكون التزام الحكومة التام ودعم المجتمع الدولي مسألة هامة بالنسبة لها.

إن إعادة تشكيل عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة والاستمرار في تطوير مهامه للتصدي، إلى أكبر حد ممكن، لتحديات ما بعد الاستئناف لن تكون مسألة سهلة. فسوف يتطلب أولوية عالية – لا من جانب بعثة الأمم

المتحدة والأمانة العامة فحسب – بل أيضا والأهم من قبل البلدان المساهمة بأفراد الشرطة – لنشر ضباط بالمواصفات والمهارات المطلوبة للقيام بدور هام في تقديم المشورة والرصد والإبلاغ من جميع المقاطعات، على أن يتوفروا في الوقت نفسه لتقديم المساعدة والدعم العملياتي.

وبوصفنا شريكا رئيسيا في التعاون في قطاع العدالة، نقر أيضا بأهمية النهج المنسق في إصلاح قطاع العدالة لزيادة ملكية تيمور – ليشتي وتعزيز المؤسسات الوطنية في هذا القطاع، وبما يتماشى مع توصيات التقييم المستقل للاحتياجات الشاملة الذي قام بتنسيقه القاضي رابوزا.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسية أيضا لتوطيد السلام والاستقرار. ولذا، سيكون هناك تحد خطير آخر في المستقبل القريب يتمثل في بناء اقتصاد مستدام تغذيه ثقافة من الحكم الديمقراطي والشفاف الذي يهيئ فرص العمل ويساعد في تحقيق المهام الاجتماعية الأساسية للدولة. ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها حكومة تيمور – ليشتي في هذا الصدد، ونناشد المجتمع الدولي أن يزيد من تعاونه الاقتصادي مع تيمور – ليشتي، بما في ذلك الاستثمارات.

وندرك جيدا أن هناك عددا من المسائل الأساسية التي ستتطلب اهتماما دائما وطويل الأجل يتجاوز تاريخ ٢٠١٠. لقد أظهر شعب تيمور – ليشتي مرارا وتكرارا عزمه على بناء مجتمع سلمي وديمقراطي ومستقر. غير أن ترسيخ تلك الأهداف يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يطمئن شعب تيمور – ليشتي إلى أنه ليس ولن يكون وحيدا في سعيه لتحقيق هذه المساعي. فبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تضطلع بدور هام في مساعدة تيمور – ليشتي، وندعم دعما كاملا قرار المجلس بتمديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا إضافية.

وما فتئت البرتغال تشارك بصورة كاملة في دعم تيمور – ليشتي في جهودها لترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية، بصفتها عضوا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، وبوصفها شريكا ثنائيا رئيسيا في مجموعة واسعة من المجالات، بما فيها الحوكمة والإدارة العامة والعدالة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني، والمساهمة في بعثة الأمم المتحدة بأكثر من ٢٠٠ من ضباط الشرطة وضباط الارتباط العسكري، وتدعم جميع المجالات الواقعة ضمن مسؤولية البعثة دعما كاملا.

أود أن أختتم بالقول إننا مقتنعون بأن تيمور – ليشتي ستنجح في مساعيها. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم السياسي اللازم وتوفير الموارد الكافية. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع أميرة حق وسائر فريق بعثة الأمم المتحدة على القيام بعملهم الذي لا يقدر بثمن، ونؤيدهم في ذلك. ونود أن نشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر لتيمور – ليشتي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): هل يود السيد غوتيريس أن يقول بضع كلمات في نهاية المناقشة؟ لا؟ ماذا عنك يا سيدة حق؟ أعطيكم الكلمة.

**السيدة حق** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المتكلمين هنا على بياناتهم الداعمة والمشجعة بشأن العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر نائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس على ملاحظاته الطيبة. وأود أن أعرب عن تقديري لكل من أيد بوضوح تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، ولجميع الذين أعربوا عن اتفاقهم مع آراء الأمين العام ومؤداها أن أي عملية إعادة هيكلة رئيسية للبعثة في هذه المرحلة ستكون سابقة لأوانها

وأنه ينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في تقديم الدعم المتكامل من خلال البعثة في جميع المجالات الرئيسية لولايتها.

لقد أكد الكثير من المتكلمين أن الأهداف الأربعة للاستراتيجية المتوسطة الأجل للبعثة ونقاطها المرجعية ذات الصلة ما زالت ضرورية لمواجهة التحديات التي أدت إلى منح الولاية وتوفير قاعدة صلبة لتحقيق الاستقرار المستدام.

وأعرب عدد من المتكلمين عن شواغلهم إزاء استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تولي المسؤوليات. أود فحسب أن أقول إن قيادة البعثة أثارت تلك المسائل علنا وبصورة بناءة مع السلطات في تيمور - ليشتي، وستواصل القيام بذلك. ونحن واثقون من أننا سنستمر معا في معالجتها. وفي هذا السياق، ولئن كنا جميعا نعرف أننا نهدف إلى إنجاز الاستئناف بنهاية عام ٢٠١٠، أريد أن أؤكد للمجلس أن ذلك ليس موعدا نهائيا بل هدفا.

وفي هذا السياق أيضا، فإن التأييد الذي أعرب عنه الجميع فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية - بما في ذلك ضمان أن نحصل على الخبرة الفنية اللازمة لعدد كاف من المدربين - هو أمر سنتناوله بكل جدية. كما أثيرت مسائل فيما يتعلق بتحديد أدوار ومسؤوليات قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي

كما أثار العديد من المتكلمين مسائل تتعلق بظاهرة الإفلات من العقاب والمساءلة عن جرائم الماضي. وسمعنا بشكل واضح جدا من نائب رئيس مجلس الوزراء موقف الحكومة بهذا الشأن.

وختاما، أبرز الكثير من المتكلمين الحاجة إلى ضمان أن توفر السياسات الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية وسياسات إيجاد فرص العمل للعدد المتزايد من الشباب في السكان.

وأود أن أؤكد لجميع أعضاء المجلس أننا سنواصل مساعينا الحميدة مع الحكومة ومع جميع الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وإذ نستمر في النهوض بولاية البعثة لمعالجة المجالات ذات الأولوية، سنواصل التنسيق مع الشركاء الدوليين أيضا.

أود مرة أخرى أن أشكر جميع أعضاء المجلس وجميع المتكلمين على ما قدموه من دعم وتوجيه هذا الصباح.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة حق على بيانها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.